



PROVISIONAL

A/PV.2377

7 October 1975

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثلاثمائة والسابعة والسبعين بعد الألفين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، الساعة ١١ / ٠٠

(لكسمبرغ)

السيد ثورن

الرئيس :

خطاب سمادة السيد لويس أشيفيريا ألفاريز ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة .

مواصلة المناقشة العامة للهند (٩) من جدول الأعمال

القيت الكلمات من :

السيد آريال (نيبال)

السيد العراقي (المغرب)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبوعة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبوعة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room LX-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ ، فإن التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

75-70156/A

عقدت الجلسة عند الساعة . ١١ / ١

خطاب سعادة السيد لويس اشيفيريا الفاريز ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة .

اصطحب الى قاعة الجمعية العامة سعادة السيد لويس اشيفيريا الفاريز ، رئيس الولايات

المكسيكية المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب بسعادة

السيد لويس اشيفيريا الفاريز ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة ، وأدعوه الى التفضل بالقاء كلمته أمام الجمعية العامة في دورتها الثلاثين .

سعادة السيد لويس اشيفيريا الفاريز (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : السيد

رئيس الجمعية العامة ، اني أعرب لكم ياسيادة الرئيس ، عن أخلص تهاني لاختياركم الموفق لادارة جلسات أعمالنا ، ومع ذلك فاني أدرك أن هذه الظروف الدولية التي يشهدها العالم ، لا تسمح لنا بالافتناع بمجرد الاعراب عن النوايا الطيبة ، وانما تتطلب منا ، أن نلجأ بشكل كامل شامل الى المسؤولية الجماعية .

منذ أربعة أعوام ؛ ومن فوق هذه المنصة نفسها ، عبرت عن ثقة المكسيك في منظمنا هذه ،

وأكدنا حينئذ - كما نفعل ذلك الآن - دعمنا للمبادئ والأهداف التي تحرك منظمنا .

اننا نؤمن بجدوى الحوار للعشور على مجالات للتفاهم بين دول تختلف في أيديولوجياتها

وكذلك لانشاء أشكال من التعاون بين جميع الشعوب .

وبالرغم من الصعوبات التي واجهتها الأمم المتحدة ، فان الجهود المشتركة التي تبذلها

شعوب تلك المنظمة ، تجعلها تستطيع التقدم نحو نظام دولي أكثر عدالة وانصافا .

ان الأهداف التي أوجت منذ البداية بانشاء المنظمة ، والتي تستهدف جميعها الحفاظ

على السلم والأمن ، مازالت سارية المفعول كاملة الصلاحية ، وذلك بعكس الطرق التي أعدت

لتحقيق تلك الأهداف ، فعدم المساواة القائم بين الدول ، يهدد دائما استمرار التوازن الضعيف ،

ويقتضي اعادة النظر في الأوضاع واتخاذ استراتيجية جديدة .

وفي سنة ١٩٤٥ ، عندما وقعت احدي وخمسون دولة على وثيقة الأمم المتحدة ، كان عدد

سكان العالم لا يكاد يتجاوز ألفي مليون نسمة ، وباستبعاد الصين الشيوعية في ذلك الحين ، وهو

استبعاد كان يقوم على التعسف وعدم فهم المتغيرات السياسية العميقة لعصرنا ، فان هذه المنظمة كانت لا تكاد تمثل نصف سكان العالم . واليوم تضم المنظمة ١٤١ دولة ، تمثل كل سكان العالم تقريبا . وهذا عالم جديد يشير الى تغير جغرافي سياسي وجوهري ، ويكشف عن التحدي العظيم الذي نواجهه ، ويجعل من الممكن تحقيق تغيرات متلاحقة في المستقبل .

وتشارك في هذه الجمعية اليوم كافة الشعوب التي تمثل جزءا من المنطقة الكبرى المحرومة مما تملك ؛ كل هذه الشعوب ، التي قدر لها منذ قرابة ثلاثين عاما ، أن تلعب دورا سلبيا في التاريخ ، بفعل ما فرضته عليها القوى الاستعمارية القديمة ، في ظل السيف أو التبعية الاقتصادية . ان هذا الاختلاف الجوهري في تكوين الأمم المتحدة ، يجعل من الممكن أن تتجه منظماتنا في أعمالها لخدمة صالح الأغلبية ، وأن تعمل بشكل يجعلها منظمة تفضي الى تأسيس ديمقراطية دولية أصيلة ، في المجالين السياسي والاقتصادي .

ومنذ ثلاثين عاما ، فان التفسير الساذج لتطور الشعوب ، والتصور الآتي للأحداث ، جعلنا من الممكن أن يؤدي ذلك النظام الذي أنشئ كما قلت منذ ثلاثين عاما - على اعتبار أنه مثيرا وتجميع للسلطة - الى قيام التكتلات والتحالفات العسكرية التي تتنازع منذ ذلك اليوم السيطرة على العالم .

ولعب حق الأقوى ، وفلسفة السيطرة والتغلب ، من جديد ، دورا حاسما في توجيهه الشؤون الدولية ، وأدت الحرب الباردة الى نزاعات أيد يولوجية ، هددت في كافة الأحوال حرية الشعوب واستقلالها ، كما أفضى ذلك الى نزاعات عسكرية مفرجة ، استمرت فترة طويلة ولم تنته بعد . ان هذه الأوضاع التي عاقت معظم البلاد عن ممارسة مبادراتها التاريخية ، حتى انها جعلتها تحارب في سبيل أهداف لا تمت لها بصلة مباشرة ، قد حالت بالتالي دون الشروع في اعادة تنظيم الحياة الدولية ، بالفعالية والعمق اللازمين ، طبقا لمشروع يوضع للتضامن العالمي ، ويأخذ في اعتباره حق كافة الشعوب في الاستمتاع بمستويات حياة كريمة .

ومن أجل التوصل الى تحقيق هذه الغاية ، لا بد أن يؤخذ في الاعتبار التراث الثقافي الضخم الذي تنطوى عليه ثقافات بدأت اليوم تدرك أصالتها ، وتعني قيمتها . ولا بد من الاعتماد على قيمة حضور الملايين من الرجال والنساء الذين تجاوزوا مرحلة التبعية والهامشية ليمثلوا كافة شعوبهم ، وشخصية تلك البلاد وسيادتها الكاملة .

والواقع أنه للمرة الأولى يمكننا أن نحقق سلاما حقيقيا ، لا هذا السلام الذي أطال الامتيازات والنفوذ ، وانما أعني سلاما نابعا من عقلية جديدة ومن تصور جديد لفلسفة التاريخ . ان السلام يتمثل في أيامنا هذه في التنمية ، وهي مصطلح لا ينبغي أن يفهم فقط بمعناه الاقتصادي ، ولكن بما يقتضيه من التحسين الدائم للظروف الاجتماعية والثقافية والمدنية لكل الشعوب . ولكل انسان على وجه الخصوص . وتجاهل هذه الحقيقة الجوهرية يعني الاكتفاء بعبارات فصيحـة قوية لتفادي الالتزام للقيام بأى عمل ، مما يفضي الى ادعاء المشروعية لما هو غير مشروع ، ابتداء من تقبل الأمر الواقع ، الى مظاهر الظلم ، التي لا تخلو منها العلاقات الدولية .

ولا يمكن لأية دولة ، ولا لكتلة من الدول مهما كانت قوية ، أن تكون جديدة بوضع الأسس التي تتحكم في السياسة العالمية ، كما أنه لا يمكن لأى تحالف بين الشركات عبر الوطنية أن تجعلها تظل لمدة أطول تستثمر أموال الأطراف الأخرى وتنهب ثروات وعمل الشعوب المستقلة .

اننا لانزال نعيش النتائج والتأثيرات القديمة لسلام واهن ضعيف ، فلا يزال هناك من يصرون على اطالة فكرة خاطئة عن النفوذ والسيطرة تذروها اليوم رياح التاريخ . ان ثلاثة أرباع الانسانية مصممة على الاشتراك في تنظيم النفوذ العالمي ، لارغبة منها في الحصول على مكاسب ، كما أراد البعض تصويرهم أحيانا ، وانما التزاما محمدا منها بمثل وقيم ديمقراطية .

ومن أجل الوفاء التام بهذا الهدف ، نجد من الضروري أن لا تقع الأغلبية في الشرك الرخيص للعبارات الجاهزة العقيمة ، مما ينتهي بها الى أن تظل بعد ذلك على هامش الحل الفعــــــــال للتناقضات ، على الأغلبية الجديدة للأمم المتحدة أن تتأهب لأن تحيا - بمسؤولية أصيلة - عملية انتقال جزء هام من الحقوق والواجبات اليها ، من تلك الأطراف التي كان يقع على عاتقها من قبل المسؤوليات الدولية ، وأعني بذلك الأقلية التي استمرت تمارس سياسة القوة لصالحها .

ان هذا يعني أكثر بكثير من مجرد القاء الخطب العابرة في الجمعيات العامة ؛ ان ذلك يفترض عمقا وتماسكا في التحليل وفي عرض الحلول الممكنة .

وفي هذا الصدد فان وثيقة حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تعتبر خطوة لا بأس بها لتحقيق التقدم ؛ ان أنها لا تعتمد اطلاقا على تصور غير مسؤول لعملية تستهدف تقسيم العالم الى جزأين : الدول الغنية والأخرى الآخذة في النمو . ان أن فكرة بهذا الشكل لا صلة لها بتاتا بمقاصد الشعوب والرجال الذين وضعوا ارادتهم في التغيير وأفكارهم في خدمة هذا المشروع .

وانطلاقا من الافتراضات الأولى للعمل في الوثيقة ، فقد استهدفت العثور على مجال للاتفاق الشامل ؛ على عالم من التحديدات الجماعية التي تجعل من الممكن اقامة نظام جديد للاقتصاد الدولي . وكان من المرغوب فيه أن تتم الموافقة على هذا الميثاق بالاجماع ، لكن ليس على حساب التعثر في نقاط بالغة الأهمية والحيوية ، وكان لا بد من التمسك بحزم بما لا يعتبر عرضيا ولا يحتمل أي جدل . هكذا الأمر فيما يتصل بالثروات الطبيعية والثروات القومية للشعوب ، وبمعنى بديهي فيما يتصل بتأكيد سيادة الشعوب التي لا محيد عنها في مواجهة الشركات عبر الوطنية ؛ ان أن عملية تركيز وتكديس هذه المؤسسات قد جعلت منها أدوات لفرض السيطرة الأجنبية داخل الدول التي تمارس فيها نشاطها وذلك كلما حاولت الدول وضع الأسس الموضوعية للأولويات القومية والشعبية . وأكبر أنه في هذا المجال لم تكن هناك أية امكانية للتنازلات .

ان الوثيقة التي وافقت عليها هذه الجمعية العامة لا تعمل ضد أية دولة معينة ، بل هي تناهض المصالح غير المشروعة لجماعات متعددة الجنسيات تحميها بعض الدول ، ولكن هذه الشركات تعطى فكرة سيئة عن هذه الدول بما تقوم به من نشاطات وأعمال تمس حقوق الشعوب وسيادتها . ليكن واضحا ان أن الوثيقة مفتوحة - وستظل كذلك في المستقبل - للحوار بين الدول ، وأنها في الواقع تمنع تحقيق أية مقاصد للسيطرة وفرض النفوذ .

هذه هي حقيقة الوثيقة ذات الأبعاد العالمية التي ترسم اطارا طبيعيا ، وأساسا ثابتة ، لعملية التحول الاقتصادي العالمي العظيم التي شرعنا فيها . ويحتوى نصها على هذه المبادئ ، التي وان كانت في بداياتها غير مفهومة من جانب الأقلية ، فانها بمرور الوقت ستصبح معترفا بها كحقائق بديهية ، من جانب نفس هذه الدول التي صوتت ضدها منذ عام . وفي الواقع لا توجد أية قوة كفيلة بأن تحافظ خلال عشرات الأعوام القادمة على عدم المساواة كأيد بيولوجية لرخاء الأقلية .

ان التاريخ المعاصر قد وضع الى أى حد قامت سياسة السيطرة ، ومناطق النفوذ ، عن طريق اختلال التوازن في المبادلات وبسبب تسرب رأس المال ، وكنتيجة للتأثيرات الناجمة عن التبعية الثقافية .

هذه العوامل الرئيسية الثلاث ، لم تجد حلا عادلا ، ولا مناسبة ، فالإجراءات التي اتخذت كانت بصفة أساسية استجابة لمصالح وحاجات الدول الكبرى . وحدث ذلك أيضا بالنسبة للمعوننة الدولية التي تصورها البعض على اعتبار انها نظام يعزز صادرات نفس البلدان التي تقدم المعوننة المالية وبالطبع لا تفي بالغرض المقصود منها ، وهو تخفيف حدة التفاوت بين الشعوب ، بل على العكس من ذلك انتهى الأمر الى تفاقم الديون الأجنبية على البلاد الآخذة في النمو مما جعل ذلك التفاقم أكثر وضوحا وبروزا .

لهذا الغرض ، لا بد من اقامة مجموعة من النظم المالية ، وأجهزة للتبادل تلائم مستوى المجتمعات التي لا يمكن لها أن تعيش في ظل نظام اقتصادى دولي يعتمد على المركزية التجارية والمالية .

ونحن نعتز في هذا الصدد ونشيد بالدعم الذى تقدمه البلاد الاشتراكية لشعوب العالم الثالث في كافة المحافل الدولية ، والدور الهام الذى تقوم به في سبيل تحقيق توازن علاقات القوى العالمية . ولكننا في الوقت نفسه نقول لها - بكل صراحة - ان هذا الموقف ينبغي أن يتكرر بنفس القوة والفعالية على مستوى الأحداث العظيمة .

ان بعض الدول المتقدمة صناعيا ان تتحرك في اتجاه دعم التجارة فيما بينها تؤدي الى تفاقم الموقف بالنسبة للدول المحيطة بها ، بل ان ذلك يؤدي الى ازمات اقتصاد في تلك البلاد نفسها كما ظهر ذلك في السنوات الاخيرة ان تبلور ذلك في صورة تضخم عالمي والواقع ان هذا التضخم قد اتخذ طابعا خطيرا للغاية في البلاد الآخذة في النمو ان استيراد رأس المال والمنتجات المصنعة التي تحتاج اليها البلدان النامية يفرض اعباء اضافية عليها تلحق الضرر الشديد بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية المنفذة في تلك البلاد .

ان التغيير الذي حدث في اسعار البترول وبعض المواد الاولية قد صور على انه موقف متعسف احتكاري من جانب البلاد المنتجة للنفط ونسيت الدول الصناعية انه للمرة الاولى بعد عدة قرون وجب عليها ان تقبل اسعارا اولية لبعض المواد الاولية بدون ان تفرضها هي مسبقا طبقا لمصالحها الاقتصادية والتجارية والانتاجية . ويعرف الجميع ان تثبيت الاسعار كان يتفق مع قواعد نظام يعتبر المنتجات الاولية تمويلا اجباريا على الشعوب المستعمرة التابعة التي يتحتم عليها ان تقدم تلك المنتجات للدول الصناعية .

ومع ذلك ، فليس من الممكن في الوقت الحاضر ان تتكرر الاوضاع السابقة في اطار المصالح العالمية من وجهة نظر البلاد المنتجة . ان هذا من شأنه ان ينشيء ازمات تؤثر أيضا على البلاد التي تمتلك قدرا أقل من الثروات .

يجب علينا أفن ان نهيء الظروف التاريخية لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يرتبط فيه الانتاج والاسعار بنظام يتمشى مع المصالح الشاملة للانسانية كلها .

ان مصادر الطاقة المستغلة ليست كافية لكي تحافظ في جميع البلاد على المستوى الاستهلاكي الموجود الآن في الدول الصناعية ، لكن هذا الاستهلاك كان يعتمد حتى اليوم على التبريد والاسراف غير المعقولين وكان ذلك التبريد والاسراف يعتبر نموذجا تحتذى به الانسانية . ومن لهذا السبب فان هذا النظام القائم لا يمكن ان يعتبر نموذجا تحتذى به الانسانية . ومن جانب آخر ، ونتيجة للسبب نفسه ، فان المصادر الأساسية التي يحتاج اليها الانسان في المستقبل قد بدأت تنضب ، ومن البديهي ، في مثل هذه الظروف أن تدفع الدول الغنية ثمنا عادلا للمواد الاولية بما في ذلك النفط . ثمن عادل لا بد من أن يأخذ في الاعتبار ظروف التضخم وليس فقط السعر الذي يدفع نقدا للسلع ، وان يأخذ أيضا في الاعتبار اسعار المواد المصنعة .

ان البلاد المنتجة لا يمكن ان تنسى شيئين أساسيين : - أولاً ، اختلال التوازن الخطير الذى ينشب في البلاد المحرومة من البترول ، وأن ارتفاع أسعار البترول يؤدي بالاضافة الى الفوائد والعوائد الجديدة الى خلق الجو المناسب كي تقوم الدول الصناعية بتنظيم ثورة علمية في مجال الطاقة . فمن المفهوم ان ، ومن المهم من الناحية التاريخية أن ينشأ مجتمع حقيقي في اطار نظام عالمي جديد لضمان أسعار عادلة ، ولان خال تجديرات تكنولوجيا لخدمة الجميع . ويجب كذلك أن نأخذ في الاعتبار أن هذه الاوضاع يجب ان تتسم بطابع جماعي . وأن تعمل لخدمة اغلبية شعوب العالم .

وبالرغم من أننا نعتز ، بان ما تقدمه البلاد الأضواء في منظمة الدول المصدرة للبترول ، لدعم البلاد الآخذة في التنمية ، قد بلغ مستويات أخذت تفوق العون المعلن عنه الذى تقدمه البلاد الصناعية ، فأنا نعتقد بأن هذا العون يمكن زيادته خاصة اذا وضع حد للاستثمارات السطحية التي تجرى في العواصم الاستعمارية القديمة .

أن البترول مادة أساسية لا من أجل البلاد الصناعية فحسب ، ولكن ايضاً من أجل الشعوب الآخذة في التنمية . لهذا فاننا نعتقد انه من الضروري ان تدرس وتحلل الاجراءات اللازمة الكفيلة بالا تعاني بلاد العالم الثالث ، غير المنتجة للبترول ، من عواقب اختلال التوازن في الاسعار وحتى تتمكن من متابعة اهدافها ، واولويات تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

وتؤكد لنا التجارب الحديثة في ميدان التجارة انه يجب ادخال تحسينات في جو من التعاون ودفاع البلاد الصغيرة والمتوسطة عن مصالحها في اطار مفاوضات شاملة للحد من التفاوت الهائل في القوى والذى يتمثل في المعاملات الشنائية .

هذه الحقيقة تؤكد أنه ليس من الضروري فحسب التفاوض المشترك فيما يتصل بالمواد الاولية والبترول ، وانما علينا ان نقيم نظاما اقتصاديا جديدا يشمل ضمن التزاماته نفس المواد المصنعة . ومن هنا جاء اقتراحنا بانشاء نظام اقتصادي لتنمية بلاد العالم الثالث ، خلال تنظيم فعال للمنتجين ، يسهل الدفاع الدائم عن الاسعار ، والاتجار بمنتجات التصدير ، ويحدد وسائل الدعم المشترك في كافة القطاعات ، ويعزز انشاء مؤسسات متعددة الانشطة ، ويضمن مستويات ملائمة لاستيراد المعدات ورأس المال والتكنولوجيا .

ولقد ورد هذا الهدف أيضا في وثيقة حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وهو يمثل ، دون
 أى شك خطوة من أهم الخطوات من أجل تنفيذ هذه الوثيقة . هذا النظام الذى يهدف الى اشتراك
 بلاد العالم الثالث في تنظيم المبادلات العالمية ، وفي اتخاذ القرارات التي تؤثر على الجميع ، يعتمد
 على أداتين رئيسيتين وهما : صندوق مائي يوجه خصيصا للاهداف التي أشرنا اليها ، ووحدة
 اعلامية لتوفير العناصر اللازمة لممارسة عمل ملائم دقيق فيما يتصل بالعمليات التجارية والمالية .
 هذا المشروع يعدل بطريقة جوهرية العلاقات بين القوى . ويتيح الفرصة لتأسيس اقتصاد
 عالمي يعتمد على التضامن ، التضامن الذى لا ينبغي النظر اليه باعتبار أنه مجرد فكرة ادبية .
 ان عرض حركة مرور البضائع والمنتجات بين مراكز الشراء الصناعي فحسب ، يعني على المدى
 القريب أو البعيد حدوث انفجار - لا في العالم الثالث فحسب - وانما أيضا في كافة بقاع العالم
 ان ذلك سيؤدى الى اعمال مدنية عنيفة انتحارية في نفس البلاد التي تتمسك بالانعزال نسبي
 سياستها الصناعية . وعلى المستوى الاقليمي ، فان انشاء منظمات مثل المنظمة الاقتصادية لأمريكا
 اللاتينية - SELA - يبرهن على امكانية قيام مشروعات مماثلة على المستوى العالمي ، فمن الضروري
 أن نشير مرة أخرى الى ان المنظمة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية - مثلها في ذلك مثل وثيقة حقوق
 الدول وواجباتها الاقتصادية - انما هي اداة مثالية تجعل المفاوضات التاريخية تحل محــــــل
 المواجهات المعاصرة ، فالعالم المعاصر يحتاج الى تلك المفاوضات .
 وفي اطار هذا النوع من المنظمات ، سيكون من الضروري القيام بدراسة مستفيضة لكافة
 المناطق التي يمكن فيها القيام بعمل محدد . وهناك حالة أساسية بين هذا النوع من الموضوعات
 وهي مشكلة التغذية التي تمس الجزء الأكبر من الشعوب ، ولهذا الغرض فان المكسيك قد دعت الى
 انشاء بنك دولي للاغذية . ويسرها أن هذه الفكرة التي يؤمن بها دول أخرى كثيرة قد بدأت تتحقق
 بانشاء بنك للتنمية الزراعية ، يعتبر نموذجا للتضامن ، ويسهم بطريقة عاجلة في حل احد
 المشاكل العنيفة المعاصرة .

كما سيكون من الضروري أيضا انشاء نظم مستقلة لوسائل الاتصال والاعلام لا تتبع مراكز النفوذ الدولي التي ينتهي بها الحال الى أن تجعل الشعوب تنظر الى نفسها من خلال منظور استعماري . وهو منظور يحيل الثقافات الخاضعة الى مجرد تحف أنثروبولوجية والى مجموعة من الحكايات والمجموعات الفولكلورية الطريفة التي لا تستجيب الا لمتطلبات وأذواق نفس أصحاب النفوذ وقيمهم .

أما اليوم فان الشعوب قد بدأت تستعيد شخصيتها ، ولا يمكن للفروق الحالية القائمة أن تعتبر عائقا في طريق التضامن ، بل انها تتيح الفرصة من خلال الحوار بين الحضارات ، لنموذج من التعايش العالمي الأصيل . ولم يحدث من قبل على الاطلاق أن كانت هناك مرحلة تاريخية مثل هذه المرحلة جعلت من الممكن الاثراء الكامل الهائل لتجارب الانسان الحيوية ، السياسية ، والأيدولوجية .

هذا الانسان الذي يتغذى ضميره اليوم بقيم الثقافات العريقة التي ازدهرت في الشرق ، وفي أمريكا اللاتينية ، وبالحركة السوداء القوية ، وبكل مظاهر الابداع المولدة التي رفضها العجز الأدبي للسلطة الاستعمارية المطلقة في الماضي .

ان ضرورة صون الاستقلال ودعمه لا ينبغي أن يخلط بينها وبين الانعزال ، فهذا لا يتأتى من الشعوب التي تناضل من أجل الحفاظ على شخصيتها ، ولكنه ينبع من هؤلاء الذين يرفضون ، أو يحتقرون كل أنواع السلوك الذي لا يفرضونه ، وكل أنواع الفكر الذي لا يؤمنون به . ان المساواة تنبني على الاعتراف بحق الاختلاف ، وحرية اختيار النموذج الاقتصادي والاجتماعي الخاص بكل شعب ، وهذا يعني اعطاء مدلول اقتصادي للاستقلال السياسي ، وأن توفر للشعوب الوسائل التي تسمح لها بأن تتخذ قراراتها في جو من الاستقلال الكامل .

ان كثيرا من البلاد التي تركت من قبل ، على هامش الأحداث ، انما هي وريثة لحضارة عريقة استمرت آلاف السنين ، ولتاريخ وثقافة ذات مستوى روحي عميق . وقد أبدعت أيضا وسائلها التكنيكية الملائمة لدرجة تطورها ونموها . ومن الضروري أن تقوم الدول الصغيرة والمتوسطة فوراً بتوسيع وتنويع مبادلاتها كي تتفادى بقدر الامكان الاعتماد على تكنولوجيا باهظة التكاليف تربطها بنظم حياة غريبة عليها .

من أجل تسهيل هذا التبادل ، قامت المكسيك بمهمة انشاء جامعة العالم الثالث المفتوحة ، ومعهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية للعالم الثالث ، وسيبدأ أعمالهما أوائل عام ١٩٧٦ ، وهما يستهدفان مقاومة النظريات الاستعمارية المتعلقة بالتنمية وتبادل الدول الفقيرة للتكنولوجيا الملازمة لحاجاتها دون أن يعني ذلك فرض أية قيود .

وقد شرفنا السيد الدكتور كورت فالد هايم الأمين العام للأمم المتحدة برئاسة الاحتفال الذي تم فيه وضع حجر الاساس للمؤسستين المذكورتين ، وأغتنم هذه المناسبة ، لأوجه الدعوة الى الشعوب الحاضرة هنا للتعاون في اعمال هاتين المؤسستين والاستفادة من نتائج تلك الأعمال .

ان التحليل الموضوعي الهادئ للأعمال التي أنجزتها الأمم المتحدة يبرهن على أنه - بغض النظر عن النواحي الايجابية والسلبية التي اتسمت بها تلك الاعمال - توجد ضرورة قصوى لوجود المنظمة على الصعيد الدولي ، ليس فقط للعمل على الصعيد الدولي ، بل أيضا فيما يتعلق بالحفاظ على السلام . ويجب دعم تلك الجهود والا نتكلم عن الامكانيات المحدودة للمنظمة وعلى نواحي القصور فيها . بل يجب ان نسعى لتحقيق أهداف المنظمة فيما يتعلق بنزع السلاح . ان سباق التسلح ، والاعتمادات الهائلة المخصصة لانتاج وبيع السلاح ، يمثلان نفقات باهظة لا مبرر لها ، ويحدثان في الوقت نفسه أزمة خلقية تجتازها تلك الدول التي تقيم أسس تقدم قطاعات هامة من الاقتصاد الوطني بالاعتماد على صنع الأسلحة وبيعها . ان نزع السلاح - فوق أي شيء آخر - يعتبر محاولة مشروعة للتحرير وأعني بذلك تحريير الطاقات ، والثروات ، ورجال العلم والعمل ، الذين سوف يقومون اذا تم نزع السلاح ، ببرامج عمل ودراسات تعجل بالتحول الاجتماعي .

وانا كان العالم يعيش في ظل العنف فانه من الضروري تقصي أسباب ذلك العنف وتعمود تلك الاسباب الى حدوث أعمال عنيفة ثورية تعتبر دليلا على اختلال التوازن في العالم المعاصر ولو خصصت الثروات الهائلة التي تنفق اليوم على التسليح لصالح التنمية الشاملة للعالم لقضى ذلك الى حد كبير على الصراعات التي أصبحت تهدد الحاضر ، كما تهدد مستقبل الانسانية . وبالإضافة الى ذلك فان نزع السلاح لا يمثل فحسب تلك الامكانيات الواقعية ، بل انه يعتبر عاملا ضروريا للتغلب على أشكال الديكتاتورية السياسية ، والفكرية ، والعلمية ، وللتغلب

على التفكك والتزيف الأيديولوجي ، ذلك لأن التسليح يحتاج دائما كي يتقبله الشعب من الناحية المعنوية ، يحتاج الى تبسيط سطحي مفعج للأوضاع في الدول التي تعتبر معادية . اذ ان هذه الدول تصبح ذريعة لتكوين القوة .

هذه الظروف الواقعية يجب ان تدفع الجمعية العامة للاسراع بتلمس طريق معقول لحل تلك المشكلة اذ لا توجد امكانية حقيقية للسلام بدون نزع السلاح ، ومع ذلك فمن الضروري تهيئة الظروف الموضوعية التي تقضي الى اتفاق كامل في هذا المجال ، ولا يمكن الوصول الى ذلك الا اذا كانت لدينا الشجاعة الكافية لوضع مشروع شامل ، ويعني هذا وضع مخطط تحليلي محدد ينفذ وفقا له برنامج لنزع السلاح يؤدي الى تحول جذري في الاقتصاد العالمي .

ثمة مئات الآلات من العلماء والفنيين ، وملايين البشر في البلاد الصناعية الكبرى يعملون اليوم من أجل صناعة وبيع الأسلحة ، هذه حقيقة واقعة ، وفي الوقت نفسه يعاني العالم الثالث ، بسبب الانفجار السكاني ، والتخلف الاقتصادي ، من مشكلة البطالة المفجعة المزعجة ، وقد أخذت البطالة في البلاد الصناعية ، في بعض الأحيان ، مظهر البطالة الخطيرة التي تهدد بنية المجتمع ، والتي وان كانت لا تقارن بما يحدث في الدول النامية الا انها تستحق دراسة موضوعية . وبعبارة أخرى فان التسليح الذي أصبح اليوم العمود الفقري للنظام القائم لا يمكن تصفيته الا بمشروع اقتصادي شامل يتيح الفرصة للتحول من اقتصاد الحرب - الذي يعتبر نتيجة لسلام مفروض وبالتالي زائف - الى اقتصاد سلام حقيقي .

ان الصراعات المحلية لا تمثل فرصة كبيرة لاستمرار سباق التسليح بل هي تعرض للخطر أيضا - بما تؤدي اليه من التبعية الزائدة - الظروف التي يعتمد عليها التوافق الدولي .

وبعد رحلة قمت بها في الشرق الاوسط تأكدت ان السلام في هذا الجزء من العالم لا يمكن التوصل اليه على أسس راسخة دون اتفاق كلي يشمل جلاء القوات العسكرية من كافة الأراضي المحتلة . وضمن حدود دول المنطقة والاعتراف التاريخي بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وهو اتفاق لابد من التوصل اليه في اطار الامم المتحدة التي يتمثل فيها الأمل الموضوعي للعالم ويجب أن يتجاوز هذا الاتفاق للمفاوضات الجانبية التي وان أحرزت بعض التقدم لوقت ما الا انها يمكن أن تؤدي على المدى المتوسط الى مشاكل وصعوبات أشد خطورة .

ويتعرض سلام العالم للخطر ان لم يتم حل صراعات الحدود ، وان لم يتم الاحترام المطلق لمبدأ سلامة أراضي الدول ، ولهذا فان المكسيك تؤيد شقيقتها جمهورية بنما في طلبها المشروع لاسترداد سيادتها على كافة أراضيها .

اننا نلاحظ بعين الرضا انتصار حركات التحرير في افريقيا واسيا عند ما نرى دولا جديدة قد استقلت بعد نضال طويل احرزت بعده النصر على اثر مواجهة دول اقوى منها بكثير وقد برهن ذلك النصر على أن الانسان يستطيع أن يقاوم السلطة المطلقة المستبدة وان يقضي عليها في نهاية الأمر .

ومن جانب آخر ، فاننا نؤكد نبذنا وادانتنا للفصل العنصرى وللاحتلال غير المشروع لأراضي ناميبيا من قبل حكومة افريقيا الجنوبية والحيلولة دون ممارسة أغلبية السكان في روديسيا لحقوقها السياسية .

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في اسبانيا فاني أؤكد بعزم وهدوء الطلب الذى قدمته المكسيك الى مجلس الامن لبيحه يوم ٢٨ ايلول /سبتمبر الماضي ، ونحن متأكدون أننا على حق من الناحية الفنية والسياسية في تقديم ذلك الطلب لأنه يتفق مع ما ورد في ميثاق الامم المتحدة الذى يعطي لأية دولة من الدول الأعضاء الحق في أن تشجب أمام مجلس الأمن اى وضع من هذا القبيل نظرا لان هذا يعتبر انتهاكا متكررا لحقوق الانسان ، بل ان ذلك ينشئ جوا من المواجهة العنيفة يمكن أن يؤدي الى انتهاكات دولية ، وأن يعرض للخطر صون السلام في جزء من العالم له أهميته الاستراتيجية الكبرى مما يؤدي بدوره الي تهديد الامن الدولي . وقد اتضح من ذلك من الاحتجاجات الدولية الهائلة التي أثارها هذا الوضع ، وهذا سيرهن عليه التاريخ مستقبلا .

وقد لوحظ في السنوات الأخيرة انه من الضروري اعادة صياغة قانون البحار بما يتفق مع مقتضيات العصر ، وخلال المفاوضات التي تجرى للتوصل الى اتفاق بالنسبة لما يجب مراعاته بشكل عام تعززت بصفة شبه اجماعية قاعدة المنطقة الاقتصادية الخاصة . ونظرا لوجود بعض العوائق التي يمكن أن تؤدي الى تأجيل التوصل الى هذا الاتفاق الى مدى بعيد ، فان المكسيك قد قررت تحديد منطقة اقتصادية خاصة بها تمتد الى مائتي ميل ملاحى ابتداءً من شواطئها ، دون أن يؤثر هذا على الملاحة والطيران ومد الأسلاك . وهذا يعني تأكيد سيادتنا على الثروات التي توجد على امتداد خليج كاليفورنيا بأكمله .

ان بلدى قد شارك باهتمام بالغ في المؤتمرات الدولية المتعلقة بالمشكلات الرئيسية التي تهم الانسانية واذكر منها . استضافتنا لمؤتمر العام الدولي للمرأة وذلك في مدينة المكسيك . ان هذا الحدث الهام يشير ببداية عصر جديد في النضال الذى تقوم به المرأة لكي تحصل على حقوقها وتسهم بطريقة ايجابية في صنع مجتمع الغد . وقد اتضح بهذه المناسبة أن النضال الذى تخوضه المرأة لتحقيق المساواة يمثل جزءاً من مجالات كبرى لتحرير الانسان بصفة عامة ، مما يقتضي أيضا تفسير النظام الاقتصادى العالمى ، ولن تدخر المكسيك جهداً في سبيل التطبيق الدقيق لخطة العمل الدولية التي افضى اليها هذا المؤتمر على أساس المبادئ التي وردت في البيان الذى اصدره ذلك المؤتمر .

ان الامم المتحدة قد تغيرت الاغلبية فيها اذ انه قد اختلفت سيادة الاقلية وذلك وفقاً لحدوث تغييرات معاصرة ، واتجه ذلك النظام الجديد بالامم المتحدة نحو نموذج من السلطة يتصف بالمسؤولية والديمقراطية ويقضي على الاختلافات عن طريق اتفاق الرأى ، دون ان يفرض ذلك التوافق عن طريق الضغط الاقتصادى أو بقوة السلاح .

وعلى منظماتنا أن تقضي على الاستعمار حتى تصبح ساحة معاصرة للأغلبية الجديدة التي لا تستبعد أى شخص بل تمثل في الواقع تطور التاريخ وتعرب عن صون التاريخ ، ان هذه الأغلبية تكافح بطريقة مسؤولة حتى تلاءم بين ارادة الشعوب ذات السيادة وبين القرارات التي يجب أن تتخذ لتغيير الاتجاهات الدولية نحو تحقيق ما تطمح اليه الانسانية ، وهذه الاتجاهات لا يجب أن تقرر بطرق غير ديمقراطية عن طريق تعسف الاقلية .

ان الشعوب الناشئة ترغب في القيام بمسؤولياتها في هذه الجماعة الدولية ، وكلها مهما كانت قوتها أو حجمها تتمتع بنفس الحقوق وتؤدي نفس الواجبات في اطار النظام الجديد . ويجب على الدول الأقوى أن تسهم بعناصر أكبر لمعاونة الدول الأقل قدرة ، دون أن يؤدي الى فرض وصاية أو نفوذ اقتصادي وفيما يتصل باصلاح الأمم المتحدة لا بد من العمل بنضج وادراك عملي للوقائع العالمية ونذكر بالضرورة البدء بتدعيم قرارات الجمعية العامة على اتخاذ القرارات ، وصلاحياتها ، والواقع ان صلاحيات الجمعية العامة محدودة بالنسبة لمجلس الأمن في الوقت الحالي وذلك فيما يتعلق بقضايا لا يبررها هذا التحديد . فالرفض الأخير للسماح لكل من جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية بأن تصبحا دولتين بالأمم المتحدة بالرغم من تأييد أغلبية هذه الجمعية العامة يعتبر انكاراً لأبسط مبادئ الديمقراطية الدولية ، مما ينبغي أن يكون حافظاً لنا جميعاً على الشعور بالقلق العميق .

وعلى هذا فيجب حصر الموضوعات التي يمكن أن يستخدم فيها حق الفيتو ، بالإضافة الى اعطائه لدولة أو عدة دول من العالم الثالث حتي يمكن التوصل في مجلس الأمن الى توازن يتلاءم مع التكوين الحقيقي للعالم المعاصر .

ان الرغبة في تحسين منظمة الأمم المتحدة تنبع من الايمان بها ، ان الرضا بعجزها المعترف به في مجالات عديدة يعتبر تواطؤاً مع النظام القائم أو يحولها الى مجرد ساحة صورية - لا تصلح الا للتنفيس بالكلام - وتسمح بحدوث ضغط في اتخاذ القرارات .

اننا نعيش ساعات عظيمة في تاريخ العالم ، فهذه الجمعية تبرهن وتؤكد بطريقة لا تنكر ، بأن المحافل التي أقيمت على أساس سلطة الأقلية ، المكونة من دولة أو عدة دول قد بدأت تختفي هذه السلطة حتى تحل محلها الارادة التاريخية للأغلبية . وقد كان هذا في أصله ، هو العملية الكبرى التي أدت الى وضع أسس النظام الديمقراطي .

ولا يمكن أن يلومنا أحد هنا ، لأن العالم الثالث يتطلع مع الشعوب ؛ مع كافة الشعوب ، الى وضع الأسس الديمقراطية للسلطة العالمية ، فهذا يعني المسؤولية الكاملة للأغلبية الجديدة بالأمم المتحدة ، والضرورة الملحة لاصلاح بنية المنظمة ، بما يتلاءم مع المتغيرات التي شهدها العالم .

كل ذلك يعني ارادة سياسية للتغيير ، واعادة تشكيل المنظمات التي تجعل ذلك ممكنا .

وستظل المكسيك تسهم بكل ما في وسعها ، لاقامة نظام دولي اقتصادي جديد ، وأؤكد هنا استقلال مؤسساتنا ، والطابع الثوري القومي لنظام نشأ في بلادنا ، وتطور في ظل الحرية ، وكان وسيلة للتعايش القائم على احترام حقوق الآخرين ، وحريتهم وسيادتهم . من فوق هذه المنصة ، أعرب لكم - كبشرى وأمل - أن السلام الحقيقي ، لا السلام المفروض ، اذا تم بناؤه ، فسيكون من هنا ، أولن يتم في أى مكان آخر ، هذا هو التراث الأدبي للأغلبية الجديدة ، من سكان الأرض الممثلين في هذه المنظمة .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : بأسم الجمعية العامة ، أشكر سعادة رئيس الولايات المكسيكية المتحدة السيد لويس اشيفيريا الفاريز ، على هذه الكلمة الهامة التي ألقاها . انني أرجو من الوفود أن تبقى في القاعة ، بينما سأصطحب والأمين العام رئيس الولايات المكسيكية المتحدة الى خارج قاعة الجمعية العامة ، وسوف نستأنف الجلسة في ظرف خمسة دقائق لنواصل المناقشة العامة .

أصطحب الى خارج قاعة الجمعية العامة سيادة لويس اشيفيريا الفاريز ، رئيس الولايات المكسيكية المتحدة .

أوقفت الجلسة عند الساعة ١٢/٠٥ ، واستؤنفت عند الساعة ١٢/١٠ .

السيد آريال (نيبال) (الكلمة بالانجليزية) : سيدى الرئيس ، انه لمن دواعي سرورى ، أن أنقل اليكم ، وعن طريقكم ، الى السادة أعضاء الوفود المجلين هنا ، تحيات رئيسى بلادى ، جلالة الملك بيرندا بيرىكرام شاه ديفا ، وأطيب تمنياته بنجاح هذه الدورة الثلاثين للجمعية العامة .

وأود أن أنقل اليكم نيابة عن وفد بلادى ، أصدق تهانينا لسيادتكم ، بمناسبة انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الرفيع ، رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . ان وفدى يعاهدكم ، سيدى الرئيس ، على تعاونه التام معكم ، وتأييده لكم في قيامكم بمسئولياتكم الجسام . وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة ، لكي أعرب لكم عن أعظم تقديرنا للخدمات التي قد مها الرئيس السابق للجمعية العامة السيد عبد العزيز بوتفليقة ، وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية .

ان وفد بلادى يشعر بأنه قد حدثت بعض التطورات الايجابية هذا العام في مجال العلاقات الدولية ، وبأن كثير من المبادرات الدولية قد تم القيام بها ، بغية التوصل الى حلول لعدد من المشكلات العالمية الهامة ، والبارزة . ومن أهم هذه المبادرات الدورة الخاصة السابقة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي انتهت أخيرا ، والتي بحثت موضوع " الانماء والتعاون الاقتصادى الدولى " . ان هذه الدورة قد أثبتت بجدارة ، أن التعاون ، بالاضافة الى الارادة السياسية بدلا من المواجهة ، هو العامل الضرورى في التخفيف من تدور الموقف الاقتصادى الدولى . ان سياسة الانفراج أو الوفاق ، قد استمرت في كونها السمة الرئيسية للعلاقات الدولية ، وهي تمثل الأمل في التعاون بين الدول الكبرى .

ان مؤتمر هلسنكي الخاص بالأمن والتعاون في أوروبا ، قد توصل بنجاح ، الى وثيقة ختامية وافقت عليها ٣٥ دولة ، وهي تعتبر مثالا صادقا لعزم الدول الأوروبية على محاولة حل مشكلاتها بطريقة سلمية فيما بينها ، وعلى العيش في جو من التعاون . ونحن نعتقد أن المؤتمر سوف يسهم في دعم قضية الوفاق ، ويزيد من فرص السلام في أوروبا . وأن حكومتى قد رحبت بالوثيقة الختامية للمؤتمر ، وعبرت عن أملها في أن تمتد عطية الوفاق الى كافة أنحاء العالم .

ان من بين الأزمات التي مازالت مستمرة في العالم ، الأزمة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط ، التي مازالت تمثل أخطر الأزمات . بأبعادها وبأثرها المحتمل على السلام والأمن الدوليين ، وينبغي أن ينظر اليها باعتبار أنها مصدر خطر للتوتر في العالم اليوم . ان نيبال قد أيدت دائما ، التوصل الى تسوية سلمية للمنازعات الدولية ، ونحن لازلنا نعتقد أن القرارات المختلفة ، بما في ذلك القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي اتخذه مجلس الأمن ، لازالت تشكل الاطار السليم للتوصل الى حل دائم وعادل للموقف في الشرق الأوسط . وان رغبة نيبال الصادقة في المساهمة في التسوية السلمية لهذه الأزمة ، قد ظهرت بشكل واضح عن طريق مشاركتها في قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة بفرقة من جيش نيبال الملكي .

ان نيبال تؤمن بأن الاتفاقية التي تم التوصل اليها أخيرا للفصل بين القوات في سيناء ، من حيث أنها تعمل على الاسراع بالتوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لأزمة الشرق الأوسط ، يمكن أن تشكل خطوة هامة في عملية السعي من أجل السلام في هذه المنطقة التي تمثل خطرا لاندلاع الحرب . ان الحكمة والقدرة التي أبدتها الزعماء في كلا البلدين للتوصل الى هذا الاتفاق ، تستحق الاعجاب دون أدنى شك . وان وفد بلادى ، يعتقد أن الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب العربي في فلسطين ، يعتبر عنصرا هاما في تسوية مشكلة الشرق الأوسط . وفي جنوب شرق آسيا ، فان مشكلتي فيتنام ، وكمبوديا ، لم تنتهيا حتى الآن . وبعد أن نجحت هذه الدول ، وانتصرت في تحرير نفسها من التدخل الأجنبي والسيطرة ، فانها الآن تعمل من أجل اعادة البناء الوطني . ونحن نؤمن بأن المعونة والتعاون من قبل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، سوف يساهمان في المهمة الخاصة بتحقيق النهضة الوطنية ، واعادة البناء الوطني لهذه الدول .

وان وفد بلادى ، يعرب عن اقتناعه بأن اقامة السلام في الهند الصينية ، سوف يؤدي الى تحقيق الاستقرار للموقف في منطقة عريضة ، وسوف يساهم أيضا في تأكيد مبادئ عدم الانحياز . وفضلا عن ذلك ، فنحن نأمل أن جهود الدول في جنوب آسيا في السعي من أجل ايجاد حلول للمشكلات البارزة والعملية ، التي بدأت بالفعل لتحقيق علاقات طبيعية متبادلة بين دول المنطقة ، ستستمر في المستقبل .

ان مشكلة كوريا التي لم تصل الى حل بعد ، تعتبر مصدرا للتوتر . ولا يمكن أن يتحقق سلام دائم في المنطقة ، ما لم تتم تسوية هذه المشكلة بطريقة يرضى عنها الطرفان المعنيان . ونحن نلاحظ أن الأعضاء يعتبرون أن هذه مسألة عاجلة تتطلب الاهتمام من هذه الدورة . وأن بلادى تأمل في أن كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية ، سوف تعيدان معا فتح الحوار فيما بينهما بنفس الروح التي سادت في البيان المشترك الصادر في ٤ تموز/ يوليو ١٩٧٢ ، بغية التوصل الى اعادة توحيد كوريا بطريقة سلمية . وفي الوقت ذاته ، فان مناقشات هذه الجمعية ، سوف تسهم في خلق مناخ يؤدي الى تحقيق الهدف المذكور آنفا . وان نيبال سوف تؤيد أية تحركات من شأنها أن تؤدي الى تحقيق هذا الهدف .

ان قبرص كانت مسرحا لاضطراب الأمن والسلام في المنطقة ، وهناك ضرورة ملحة للتوصل الى تسوية يوافق عليها الجميع . وان بلادى تقدر المبادرات الشخصية التي قام بها الأمين العام السيد كورت فالدهايم في محاولة للتوصل الى حل لهذه المشكلة المعقدة ، عن طريق تنظيم كثير من المشاورات والمفاوضات بين الأطراف المعنية تحت اشراف الأمم المتحدة . ونأمل أن تتم تسوية مشكلة قبرص على أساس من احترام استقلال هذا البلد وسيادته وسلامة أراضيه ، وكذا احترام سياسة عدم الانحياز التي اختطها لنفسه ، وذلك تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن .

وبالإضافة الى ذلك ، فان وفد بلادى ، يود أن يعرب عن قلقه البالغ ، لاستمرار الموقف المتوتر الذي خلقه سباق التسلح ، ولذلك فهناك حاجة ملحة لاتخاذ اجراءات دولية ملموسة في مجال نزع السلاح . لقد كانت هناك بعض المبادرات المشجعة ، والتطورات المشجعة خلال السنوات الأخيرة في هذا المجال ، ولكن التقدم كان يسير بطيئا للغاية .

ان نيبال قد أيدت كافة التحركات والمبادرات الدولية التي تستهدف المساهمة بشكـل مباشر ، أو غير مباشر ، في تحقيق هدف نزع السلاح . ولقد رفعت صوتها دائما ، معارضة انتشار الأسلحة النووية ، وكافة اشكال التجارب النووية ، في أى شكل تتخذه ، أو في أية بيئة تجرى تجاربها .

ان نيبال باعتبارها دولة محبة للسلام ، ملتزمة التزاما عميقا بقضية تحقيق السلام ، عن طريق نزع السلاح . ان الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، قد وافقت على ما يقرب من عشرين قرارا ، تعالج مختلف أوجه نزع السلاح ، بما في ذلك خلق مناطق خالية من الأسلحة النووية ، والاعلان الخاص بجعل المحيط الهندي منطقة سلام ، وتنظيم التفجيرات النووية لأغراض سلمية ، وعقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح . ان كل هذه القرارات قد أيدتها نيبال .

لقد وقع حدثان غاية في الأهمية هذا العام ، في مجال نزع السلاح ، فهناك ثلاث قوى - الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، قد أودعت ، في نفس الوقت ، في آذار/مارس ١٩٧٥ ، وثائق تصديقها التي جعلت من الممكن تنفيذ الاتفاقية الخاصة بتحريم استحداث ، وانتاج ، وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسامة ، وكذلك الدعوة الى تدمير هذه الأسلحة . وهذه الاتفاقية التي صدقت عليها أربعون دولة ، تعتبر أول اجراء فعلي ، نحو نزع السلاح ، لأنه يدعو الى تدمير المخزون من هذه الأسلحة . وهناك اتفاقية مماثلة ، بخصوص الأسلحة الكيميائية ، ولكنها لم تتبع نفس هذا السبيل ، لسوء الحظ .

أما الحدث الثاني الهام ، فقد كان انعقاد المؤتمر الخاص بدراسة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، الذي انعقد في جنيف في شهر آذار/مارس من هذا العام ، والذي شرف بلادى أن تشترك فيه ، كواحدة من الدول القلائل في آسيا ، التي تعتبر طرفا في المعاهدة الخاصة بعدم الانتشار . وبالرغم من أن المؤتمر لم يتوصل الى أى اتفاق ، الا أنه وافق على اعلان نهائي ، قدمه السيد رئيس المؤتمر . وأعتقد أن هذا الاعلان على جانب كبير من الأهمية .

وفي هذا المؤتمر ، أكدت نيبال أهمية دعم نظام الأمن للدول غير النووية ، وتشجيع التعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية . كما أكدت نيبال الحاجة الماسة الى ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، تغطي التفجيرات تحت الأرض ، لأنه

في رأينا ، أن هذه خطوة هامة نحو تحقيق نزع السلاح النووي . ولكننا مع ذلك ، قد أوضحنا وجهة نظرنا ، الخاصة بضرورة وضع استثناء ، بالنسبة للتفجيرات النووية للأغراض السلمية ، تحت اشراف ومراقبة منظمة دولية ، ربما تكون الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، بحيث يمكن أن نأخذ في الاعتبار ، الاهتمامات المشروعة لهذه الدول ، التي وجدت أن هناك فوائد ومزايا لا حد لها ، في الاستخدامات السلمية للتفجيرات النووية .

ونحن مقتنعون ، بأنه ينبغي ايجاد الضمانات الكافية للأمن ، بالنسبة للدول غير النووية ، ضد أي تهديد ، أو استخدام للأسلحة النووية . ونحن نعتقد ، أنه على الدول النووية مسؤولية القيام بهذا الالتزام ، لأن هذه الدول قد تعهدت ، في الواقع ، بالألا تستخدم الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية ، أو أن تستخدمها ضد بعضها البعض . ونحن نأمل في أن يتحقق بعض التقدم الملموس في المجالات المذكورة آنفا ، في الوقت الذي ينعقد فيه مؤتمر آخر لدراسة هذه المعاهدة في عام ١٩٨٠ .

ان الهدف النهائي لجميع هذه الجهود والمبادرات ، ينبغي أن يكون نزع السلاح العام والشامل ، لأنه عن طريق نزع السلاح العام والشامل فقط ، سوف يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين ، وهما من الأسس الرئيسية التي يهدف اليها ميثاق الأمم المتحدة . ولذلك ، فقد أيدنا دائما انعقاد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، تشترك فيه كافة الدول ، كبادرة كانت أو صغيرة ، متقدمة أو نامية ، نووية أو غير نووية . وانه لمن دواعي الأسف ، أن اللجنة الخاصة ، لم تتمكن بعد ، من التوصل الى اتفاق في الرأي بشأن هذا الموضوع الحيوى ، ولكننا نأمل في أن هذه اللجنة ، سوف تتمكن من اقناع جميع الدول المعنية ، حتى يمكن تكوين رأى عالمي بناء ، يسعى لمتابعة وتحقيق هذا الهدف المقدس .

وفي مجال القضاء على الاستعمار ، حدثت عدة تطورات مشجعة في أفريقيا . وباستثناء انغولا - حيث نجد أن الانتقال الى مرحلة الاستقلال ، قد اتسم ببعض النزاعات الداخلية - نجد أن جميع المستعمرات البرتغالية السابقة ، مثل موزامبيق ، وجزر الرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب ، قد حصلت على استقلالها . ونحن نأمل ، في أن يتمكن زعماء انغولا ، من التغلب على خلافاتهم ، وحلها بطريقة سلمية بواسطة المفاوضات ، حتى يمكن أن يمهدوا الطريق ، للانتقال الى مرحلة

الاستقلال الكامل ، ويساعد وا على استكمال عملية تصفية الاستعمار في جميع الأقاليم والمستعمرات البرتغالية السابقة .

ان الرفض المستمر لنظام الأقلية البيضاء في جنوب روديسيا لقبول المبدأ العادل ، هو صوت واحد لشخص واحد ، قد منع تحقيق الأمان الوطني لشعب زمبابوى . ولقد أنكر عليهم حق تقرير المصير ، والحرية ، والاستقلال . كذلك فقد أدى الى دعم النظام العنصرى ، وعدم المراعاة التامة للرأى العام العالمي ، وتحدى جميع قرارات الأمم المتحدة في هذا الشأن .

ان وفدى يلاحظ بمزيد من القلق ، استمرار النظام العنصرى في أفريقيا الجنوبية، التي هي بطبيعتها العدوانية تشكل مصدر خطر للسلام والأمن في العالم . فلقد استمرت بشكل غير شرعي في احتلال إقليم ناميبيا التابع للأمم المتحدة ، متحدياً بذلك قرار محكمة العدل الدولية . وان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي ، بمنع وفد جنوب أفريقيا من المشاركة في عملها ، كان يستهدف اقناع الحكومة العنصرية في جنوب أفريقيا ، بأن السياسة اللانسانية التي تتبعها ، والخاصة بالتمييز العنصرى ، أمر غير مقبول للمجتمع الدولي . ومع ذلك ، فانها لم تستمر فقط في انكار الحقوق الأساسية للحرية الانسانية ، بل استمرت أيضا في اتباع سياستها العنصرية الخاصة بقمع السكان ، منتهكة بذلك ميثاق حقوق الانسان ، وضاربة عرض الحائط بجميع قرارات الأمم المتحدة . لهذا ، ينبغي اتخاذ اجراء أكثر فاعلية على الصعيد الدولي ، لكي نضع نهاية لهذا الموقف المؤسف في جنوب افريقيا .

ان وفدى ، يود أن يتقدم بالتهنئة لموزامبيق ، والرأس الأخضر ، وسان تومي وبرنسيب، لحصولها على الاستقلال . ونحن نرحب بهذه الدول في الأمم المتحدة ، كأعضاء جدد في هذه المنظمة . ونأمل في أن انضمهم الى الأمم المتحدة ، سوف يضيف قوة الى المنظمة ، للقيام بمعالجة المشكلات التي تواجه المجتمع العالمي اليوم .

ان هناك حاجة ماسة للتعاون الدولي والتفاهم بين الأمم والشعوب ، ليس فقط من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، بل أيضا من أجل حل كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية في العالم . ان المبادرة التي قامت بها الأمم المتحدة في هذا السبيل ، يمكن أن تكون مفيدة وفعالة للغاية .

ان العام الماضي قد شهد استمرار سلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة التي تعالج مشكلات شاملة ، مثل السكان ، والغذاء ، وقانون البحار ، والتصنيع وكذلك المؤتمر العالمي الخاص بالعام الدولي للمرأة وغير ذلك من المؤتمرات ، ولقد شاركت بلادي في جميع هذه المؤتمرات . وباعتبارنا احدى الدول الأقل نموا من بين الدول النامية التي يقوم اقتصادها على الزراعة ، فان المؤتمرات التي تعالج مشكلات الغذاء والسكان ، كانت ذات أهمية حيوية بالنسبة لنا . ان مؤتمر ليما الخاص بالتصنيع ، كان أيضا ذات أهمية كبيرة بالنسبة لنا ، لاننا كنا نتطلع لتحقيق هدف التصنيع من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة . وكذلك الأمر بالنسبة لمؤتمر قانون البحار ، الذي يشكل أهمية بالغة لبلادي غير الساحلية ، ولأن حق حرية الوصول الى البحر ومنه لن يؤدي الى تشجيع التنمية الاقتصادية في بلادي فحسب ، بل سوف يسهل أيضا التجارة والتصنيع ، وكذلك فانه سوف يساعدنا في المشاركة في موارد البحر . ان المؤتمر العالمي للعام الدولي للمرأة ، قد أدى الى ظهور اتجاه جديد وشامل لحل المشكلات التي تواجه النساء في مختلف المجتمعات . وجميع هذه المؤتمرات — باستثناء المؤتمر الخاص بقانون البحار — قد توصلت الى توصيات متنوعة والى خطط شاملة للعمل .

ان مؤتمر قانون البحار الذي انعقد مؤخرا في جنيف ، لم يتمكن من التوصل الى اتفاق في الرأي ، ولكن النص الموحد للمفاوضات ، الذي توصل اليه ، يصلح لأن يكون أساسا للمؤتمر القادم الذي سيعقد هنا في نيويورك في اذار/مارس من العام القادم . ولما كانت قرارات هذا المؤتمر تؤثر على جميع الدول ، سواء أكانت ساحلية أم غير ساحلية ، فمن المأمول أن الاتفاقية النهائية ، سوف تأخذ في اعتبارها جميع المطالب والاهتمامات المعقولة للمجموعات المختلفة .

ان الموقف الدولي الحالي يتسم باستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية ، رغم الجهود التي تبذل عن طريق المنظمات الدولية . ونظرا للطبيعة المعقدة ، والواسعة المدى ، للموضوعات

وللمشكلات التي تعالج ، فان هناك خطرا من وجود أزمة اقتصادية خطيرة لم يسبق لها مثيل ، مالم تبذل جهود منسقة وواقعية للتوصل الى حلول مقبولة لهذه المشكلات .

لقد كان انعقاد الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة ، هو نقطة التحول فسي النشاطات الاقتصادية الدولية الحالية ، حيث ووفق في تلك الدورة على اعلان وبرنامج عمل بشأن اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، كما أدت الى البدء في تحقيق عطية تقدم في العلاقات الدولية . ان الميثاق الخاص بالحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذى وافقت عليه الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة ، كان أيضا بناء على توصية من الدورة الخاصة السادسة . كل هذه الجهود قد تمت بعد مشاورات ومفاوضات طويلة ومضنية بين الأمم ، ولا يمكن أن تؤتى ثمارها ما لم تبتد جميع الدول المعنية روحا من التعاون والتفاهم .

ان الدورة الخاصة السابعة التي انتهت أخيرا ، والتي عالجت موضوع الانماء والتعاون الاقتصادي الدولي ، قد أظهرت بوضوح خطورة هذه المشكلة وجديتها . ومن المشجع أن نرى أن جميع الدول ، سواء كانت متقدمة أو نامية — رغم الاختلافات القائمة بينها — كانت مستعدة لبذل الجهود من أجل التوصل الى حل مقبول من الجميع . لقد أثبتت هذه الدورة أيضا ، أن مصالح الدول المتقدمة والنامية ، لا يمكن أن يفصل بعضها عن البعض ، وان هناك تكافلا بين رخاء الدول المتقدمة ، والتقدم الاقتصادي للدول النامية .

ومن الحقائق المعترف بها ، ان التقدم الاقتصادي للدول النامية ، يعتمد أولا ، على التعاون والتفهم من قبل الدول المتقدمة . ان الدول النامية لن تتمكن أبدا من تحقيق الرخاء ، حتى تتم ازالة القيود المصطنعة من الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعوق صادرات هذه الدول من المواد الأولية ، وحتى يتم أيضا التوصل الى تنظيم فعال للمخزون الدولي واستقرار الأسعار وجدولتها ، وحتى يتم نقل الموارد الفعلية من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، وحتى يتم احداث التغيير الضرورى في النظام النقدي الحالي . ان جهود الدورة الخاصة السابعة في هذه المجالات ، ينبغى أن تستمر حتى يتم التغلب على كل آثار الأزمة الاقتصادية الحالية ، وخلق مناخ أفضل من أجل تحقيق علاقات اقتصادية دولية أوسع نطاقا .

ومن المؤسف أن نلاحظ ، ان الهدف الخاص بـ ٧. في المائة من اجمالي الناتج القومي الذي كان من المتوقع أن يتحقق في شكل معونات رسمية للتنمية تقدم الدول النامية والذي وضعت كهدف لعقد الانماء الدولي الثاني ، لم يتم تحقيقه . لقد كان من الأمور الضرورية ، ان يزداد مبلغ المعونة التي تقدم الى الدول النامية ليسهم في تحقيق تنميتها الاقتصادية . وفي ضوء هذه الخلفية ، وخلال الدورة الخاصة السابعة ، تقدمت بنداء ، بأن معونة التنمية لا ينبغي أن ينظر اليها باعتبارها احسانا من قبل الدول المعطية ، بل ينبغي أن تكون التزاما على هذه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية . ولقد اقترحت في هذا المجال - وأنا أكرر هنا - هذا الاقتراح - أنه من الواجب أن يتم تطوير مفهوم خاص ، يفرض نوع من " الضرائب الدولية " التي يمكن عن طريقها أن تشعر الدول المتقدمة بالالتزام بالمساهمة ، الى حد ما ، في تحقيق التنمية في الدول النامية .

ان هناك تحد لجميع الجهود الدولية والمبادرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ، وهو يتمثل في الموقف الاقتصادي القائم في الدول الأقل نموا من بين الدول النامية . وان بلادى وهي ذات طبيعة جبلية وتعتمد على الزراعة ، تقع في اطار هذه الفئة . ان الموقف يزداد تدهورا أيضا بسبب طبيعة بلادى غير الساحلية . ان الدول غير الساحلية تواجه عبئا مضاعفا في قيامها بجهود التنمية ؛ ذلك أن ارتفاع نفقات النقل بسبب هذه الطبيعة لا يساعدها على تحقيق التنمية . لذلك فمن الضروري اتخاذ اجراءات كافية لتحقيق التقدم الاقتصادي لهذه البلدان ، حتى تستطيع أن تمنع الأوضاع القائمة من التدهور الى أبعد من ذلك ، وحتى يمكن تحقيق أهداف عقد التنمية الثاني ، وتضييق الفوارق الاقتصادية الصارخة بين الدول .

وانه لمن دواعي سرورى ، ان نجد أن المجتمع الدولي ، سواء داخل أو خارج الأمم المتحدة ، قد بدأ يعترف باحتياجات وأمانى الدول الأقل نموا ، والدول غير الساحلية . ان ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، الذى وافقت عليه الدورة التاسعة والعشرون في العام الماضي ، يعترف بحق حرية الوصول من البحر واليه بالنسبة للدول غير الساحلية ، باعتبار أن ذلك من المبادئ الأساسية للعلاقات الاقتصادية الدولية .

ان توصيات مؤتمر الدول النامية للمواد الخام ، الذي عقد في داكار في شباط/ فبراير من هذا العام ، قد أكدت الحاجة لأعطاء شروط حسنة للتجارة للدول الأقل نموا ، واعترف بحقوق الدول غير الساحلية في حرية الوصول الى البحر ومنه ، ودعا أيضا الى اتخاذ اجراءات خاصة لمواجهة المضار التي تعاني منها هذه الدول بحكم موقعها الجغرافي ، مثل انشاء صندوق خاص للتخفيف من أعباء تكاليف النقل الإضافية التي تتحملها هذه الدول . ولقد قدمت المجموعة الحكومية للاونكتاد أخيرا بعض الاقتراحات الخاصة باتخاذ اجراءات معينة لصالح هذه الدول . وان المؤتمر العام الثاني لليونييد والذي انعقد هذا العام ، قد وافق أيضا على قرار يدعو الى اتخاذ اجراءات خاصة لتحقيق التصنيع في الدول الأقل نموا والدول غير الساحلية .

ويمكن أيضا الاشارة الى مؤتمر وزراء الخارجية للدول غير المنحازة ، الذي انعقد أخيرا في ليما ، والذي وافق على اعلان اقتصادي يتضمن نصوصا تستهدف اتخاذ اجراءات خاصة لصالح الدول غير الساحلية والدول الأقل نموا .

ان الدورة الخاصة السابعة ، بعد أن أخذت في الاعتبار المشكلات الخاصة بهذه الدول ، قد أوصت بسلسلة من الاجراءات لصالحها . وأوصت كذلك باتخاذ اجراءات خاصة ، من قبل الدول المتقدمة والدول النامية التي يسمح لها موقفها بالمساعدة ، في اجراء التحويل الهيكلي لاقتصاديات الدول الأقل نموا والدول غير الساحلية .

وفي مجال ثقل الموارد ، فان الدول المتقدمة مطلوب منها أن تقدم مزيدا من المعونات للدول الأقل نموا والدول غير الساحلية .

وفيما يتعلق بالتصنيع ، فان الدورة الخاصة السابعة قد أكدت ضرورة توجيه اهتمام خاص للمشكلات المتعلقة بالدول الأقل نموا والدول غير الساحلية ، وذلك لتمكين هذه الدول من أن تلعب دورها في الاقتصاد العالمي في حدود مواردها البشرية والمادية .

كذلك فان الدورة الخاصة قد أوصت بأن يقدم الى هذه الدورة العادية ، تقرير الأمين العام ، بشأن اجراءات خاصة لصالح الدول غير الساحلية والدول النامية ، بغية اقامة صندوق خاص فورا لمعالجة الأضرار الناجمة عن نفقات النقل الإضافية التي تتحملها هذه الدول ، ان وفد

بلادى يدعو الجمعية العامة في هذه الدورة الى أن تعالج هذا الموضوع الحيوى ، وأن تقر إقامة هذا الصندوق الذى يمكنه أن يفعل الكثير من أجل تخفيف العبء الواقع على الدول النامية غير الساحلية .

وباعتبارى مثالا لدولة أقل نموا وغير ساحلية ، فان وفد بلادى يدرك أن جميع هذه الاقتراحات على جانب كبير من الأهمية ، ولكن ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات على الصعيد الدولى ، للتنفيذ السريع لهذه الاقتراحات ، حتى يمكن تحقيق أمانى هذه الدول في وقت قريب . وفي الوقت الذى نجد فيه أن الأزمة الاقتصادية الدولية ، تسبب مصاعب إضافية ، عن طريق زيادة أسعار جميع الواردات ، وعدم الاستقرار فى المجال النقدى ، والاضرار التى تعاني منها موازين المدفوعات ، والتي تؤدى أيضا الى التآكل السريع للموارد المالية المتاحة لنا ، فانه لا يوجد أمانا بديل عن التطلع الى المعونة الدولية ، والتعاون الدولى . وان البرنامج المتعلق بالأجراءات الخاصة التى وافقت عليه الدورة الخاصة السادسة لصالح الدول التى أضررت كثيرا ، يعتبر ذا أهمية بالغة لدولة مثل بلادى ، ولكننا نشعر بالقلق وخيبة الأمل لأن بلادى ، حتى الآن ، لم تدرج في قائمة هذه الدول رغم أنه تتمثل فيها جميع المعايير التى تضمنتها هذه القائمة . اننى أكرر دعوة هذه المنظمة ، كما فعلت أثناء الدورة الخاصة ، الى ادراج اسم نيبال في قائمة الدول التى أضررت بشكل خطير .

ان عاهل بلادى ، جلالة الملك بيراندرادرا قد عبّر أخيرا عن رغبة نيبال في السلام قائلا ، أنها تنبع من ايماننا الرئيسى بالارتباط الوثيق بين السلام وبين الرخاء الاقتصادى . وبهذا المعنى فان نيبال تؤمن بأنه لا يوجد بديل عن هذه المنظمة الدولية ، ليس فقط لأنها نجحت في البقاء لمدة ثلاثين عاما ، ولأنها كانت أداة فعالة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين ، وجنبت البشرية حربا عالمية أخرى ، ولكن لما أحرزته أيضا من تقدم كبير نحو حل كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، وغيرها من المشكلات ذات الطبيعة العالمية ، مثل التجارة ، والتنمية الاقتصادية ، والبيئة ، والغذاء ، والصحة ، والبحار ، والتي تتطلب بلا شك حولا شاملة .

ان ايمان نيبال بالأمم المتحدة وتفانيها في تحقيق المبادئ التى يتضمنها ميثاقها ،

هو ايمان كامل ودائم ، وسوف نبذل دائما كل ما في وسعنا للمساهمة بأقصى طاقتنا ، حتى نرى أن ترسيخ انة السلام هذه قد تدعمت أكثر وأكثر ، وحققت آمال البشرية في الرخاء .

السيد العراقي (المصرب) (الكلمة بالفرنسية) : سيدى الرئيس ، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بأصدق تهاني وفدى على المهمة السامية التي أناطتها بكم الجمعية العامة بانتخابكم - بالاجماع - رئيسا لدورتها الثلاثين . ان هذا الاختيار انما يدل على التقدير العميق الذى يكنه أعضاء منظمنا لكم ، ويعتبر كذلك عن احترامهم - من خلال شخصكم - للسياسة البناءة النشطة التي ما فتئت بلادكم تقوم بها لصالح التعاون الدولي ، كما أن هذا الاختيار يشكل بالنسبة لنا خير ضمان بأن مداواتنا ستتم في أفضل الظروف ايجابية وفعالية بالنظر لحنكتكم وسقد رتكم - البالغة ولروح التفتح الذى يطبع على الدوام أعمالكم .

وانني لأتوجه أيضا بتهاني الى سلفكم معالي السيد عبد العزيز بوتفليقة الذى يسعدني أن أشيد بما قام به من جهد لضمان نجاح أعمال دورتنا السابقتين العادية والاستثنائية ، كما يطيب لي أن أتوجه الى الأمين العام ببالغ عبارات تقديرنا وعرفاننا للعمل الدائب الذى يضطلع به لنصرة مبادئ الأمم المتحدة ولاستتباب أسباب السلام في سائر أرجاء المعمورة .

وانه لمن دواعي سعادتي أن أرحب - بكل حرارة - بالأعضاء الجدد في منظمنا ، والذى يعد قبولهم بيننا ثمرة لكفاح طويل خاضوه بكل شجاعة وبطولة ضد قوى الاستعمار ، ومن هنا فان بلادى ليسعدها أن تستقبل وفود جمهورية موزامبيق الشعبية ، وجمهورية الرأس الأخضر ، وجمهورية سان تومي وبرنسيب الديمقراطية ، وتتطلع لتربط مع هذه الدول الشقيقة أوسع روابط التعاون وأوثق العلاقات .

سيدى الرئيس ، لقد تحقق خلال العام المنصرم بعض التقدم في سبيل نشوء عهد جديد يؤمل فيه استتباب السلام في العالم ، وأود أن أذكر في البداية عودة السلام الى ربوع جنوب شرقي آسيا ، هذا السلام الذى سيتيح في نهاية المطاف لشعب فيتنام وشعب الكامبودج أن يكرسا جهودهما من أجل العمل العظيم الذى ينتظرهما وهو اعادة البناء الوطني لبلادهما .

وأن بلادى ، شعورا منها بالآلام الطويلة التي تحملتها هذه الشعوب ، ستستمر في تقديم كل عون ضرورى لها في جهودها الرامية الى اعادة البناء والتنمية .
وقد سجلت القارة الافريقية كذلك انتصارات جديدة على درب الحرية ، بحصول أقطار جديدة فيها على استقلالها وسيادتها الوطنية .

ان مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي الذي انعقد خلال شهر تموز/يوليه الماضي ، مجهود في سبيل دعم السلام في أرجاء العالم . ولن تبرز آثاره في مجموع العلاقات الدولية الا اذا قرعزم الدول الخمس والثلاثين ، التي وقعت العقد النهائي له ، على تنفيذ المبادئ المتفق عليها ، ليس فقط فيما يخص علاقاتها المشتركة فحسب ، بل وكذلك فيما يتصل بالروابط التي تجمعها ببقية دول العالم .

لقد بذلت جهود محمودة في الشرق الأوسط بغية تحقيق السلام ، ولكن علينا أن نقرر بأننا مازلنا بعيدين عن هذا السلام ، ان المشاكل الحقيقية لم توضع على بساط البحث وخاصة ما يتعلق منها بالاعتراف بالحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني .

ان الحالة في افريقيا مازالت مدعاة للقلق ، ان أنه بالرغم من أن الاستعمار قد انحسر جزئيا عن هذه القارة ، فان السيطرة الاجنبية مازالت مستمرة على اقاليم شاسعة منها ، وما يزال الميز العنصرى أحد المبادئ الأساسية التي تركز عليها حكومات بعض الدول في هذه القارة .
وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان الجهود المبذولة من طرف المجموعة الدولية في سبيل تأسيس نظام اقتصادى جديد ، وكذلك النتائج المحصل عليها خلال الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تعتبر خطوة هامة لتشييد نظام اقتصادى دولي جديد .

ان الدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قد انتهت أعمالها مؤخرا في جو مفعم بالتفاهم ، واننا لنأمل أن يشكل هذا التفاهم منعطفا هاما في تاريخ العلاقات بين الشعوب بعدما حل ، محل سلسلة الأحداث الانفرادية العقيمة ، حوار شمرينا .
وهكذا لاحت آفاق جديدة أمام الانسانية جمعاء كي تحسم جميع أسباب الصدام من المسرح الدولي ، وتكرس جهودها لتعاون أوسع في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي ،

وهذا وحده كفيل بأن يقضي بالتدريج على جميع أنواع الحيف والفوارق التي عاقت ، حتى الآن ، نشوء نظام اقتصادي عادل يضمن لشعوب العالم عهداً جديداً من التقدم والسلام والرفاهية .
لقد أتاحت الدورة الخاصة السابعة الفرصة لنشوء نظام اقتصادي دولي جديد ، وذلك عن طريق تحديد جماعي للاجتماعات الملموسة المستهدفة إعادة البناء الاقتصادي والتأسيسي للحياة الدولية ، لضمان موارد مستقرة وعادلة للاقطار النامية ، وللحفاظ على مقاييس المبادئ وتحسينها ، وللسهر على نقل العلوم والتكنولوجيا ، وكبح جماح التضخم واخضاع نظام النقود الدولي للقواعد الاخلاقية .

انه ينبغي علينا أن نسند بجهودنا المتواصلة والصامدة ، تلك الروح المتوثبة التي تميزت بها الدورة الخاصة السابعة ، حتى تظل متجهة نحو خدمة مصالح شعوبنا ورفاهيتها . واننا لفي غنى عن التذكير بأنه لم يكن ممكناً تحقيق خطة جديدة للتعاون الا بتجلي روح جديدة من التفاهم والتوفيق بين المصالح ، وهذا مما أتاح السبيل للوصول الى اجماع عام .
وانني لأجدني في غير حاجة للإشارة الى أن تنفيذ خطة التعاون الجديدة لا يمكن أن يتم بدون لقاءات أخرى ، للاتفاق على صيغ تتيح التوفيق بين وجهات النظر المختلفة والمصالح التي لا تكاد تكون متناقضة .

والمغرب ، ان يؤكد ايمانه الشامل والمطلق ، بمبادئ ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية لجميع الدول ، ليأمل ، تشبهاً مع روح الحوار البناء الذي تم بين أعضاء المجموعة الدولية ، أن يوضع حد للترددات التي أعربت عنها بعض الأقطار الصناعية حول القرار رقم ٣٢٨١ لجمعيةنا العامة ، وذلك كي توضع المبادئ التي تضمنها الميثاق لمصلحة جميع الأطراف موضع التنفيذ .

ان الوضع في الشرق الأوسط ما يزال يندربأخطار جسيمة تهدد السلام العالمي ، بالرغم من التقدم الذي أحرز عليه مؤخراً ، فاسرائيل تصر على استمرار احتلالها لأراضي شاسعة تابعة لثلاث دول أعضاء في منظمنا ، على الرغم من الادانة التي عبرت عنها المجموعة الدولية بأكلمها ، والتي انعكست صورتها في القرارات المتعددة التي أصدرتها المنظمات الاقليمية والدولية ، وبالأخص منها هيئة الأمم المتحدة .

انه على الرغم من هذا الاستهجان العالمي ، فان اسرائيل مازال تواصل غاراتها المميتة ضد الأقطار العربية ، غير متورعة عن استعمال أكثر الأسلحة فتكا ضد السكان المدنيين .
وانا كانت منظمنا قد قامت بالتزاماتها بالتنديد بهذه الأعمال الأثيمة ، فاننا نلاحظ بمزيد من السخط أن قرارات الادانة والتنديد انما جاءت لتضاف فقط الى ما تجمع من قرارات مثيلة اتخذت منذ عام ١٩٤٨ .

ان احتلال مدينة القدس العربية ، والضفة الغربية لنهر الأردن ، ومرتفعات الجولان ، والجزء الأكبر من سيناء ، مازالت جميعها أمثلة ناطقة على سياسة الفصب والتوسع الاسرائيلية .
ان المغرب ، وهو يحبذ كل جهد صادق يرمي الى ايجاد حل لمشكل الشرق الأوسط ، ليؤكد مجددا ما سبق له أن أعلنه بأن حل هذا المشكل لا يكمن فقط في الجلاء عن كل الأراضي العربية المحتلة ، وانما يكمن بالضرورة في الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، اعترافا لا مرية فيه .

ان المبادرات الاخيرة التي تمت في الشرق الأوسط ، تشكل ، بحق ، عنصرا جديدا في الجهود المبذولة من أجل التوصل الى حل لمشكلة الجلاء عن الأراضي المحتلة ، ولكننا نسجل هنا مرة اخرى - ويكل قلق - انه على الرغم من كل المفاوضات الطويلة والمضنية ، وعلى الرغم مما أبدته مصر ، الدولة المعتدى عليها ، من حسن نية واستعداد ، فان اسرائيل مازالت تحتل ما يزيد على ٩٠ في المائة من أراضي سيناء .

وانا استلزم تحقيق هذه النتيجة المحدودة ثماني سنوات من التفاوض الصعب ابتداء من مهمة مبعوث الأمم المتحدة السفير يارنغ ، وانتهاء بالجولات المتعددة للدكتور هنري كيسنجر ، فان هذا يعني بالتالي أن تبقى منطقة الشرق الأوسط منطقة تأزم دولي متفجر يترتب عليه تهديد للسلام والأمن الدوليين وما قد ينجم عن ذلك ، من عواقب سياسية ، واقتصادية ، وانسانية ، لا حصر لها .

فمن الواجب ان نأخذ أن نظل يقظين ، ان استتباب الأمن لا يتم الا بهذه الوسيلة ، وهي أن نتمسك بتطبيق قرارات منظمنا تطبيقا كاملا .

ان المغرب والمجموعة الدولية كلها لا يمكنهما أن يبقيا صامتين عن مأساة الشعب الفلسطيني ، الذي ذهب ضحية للصهيونية العالمية منذ حوالي ٣٠ عاما ومازال يعيش مشردا في أطراف المعمورة ، حيث ما فتئت اسرائيل تبذل قصارى جهدها لاستكمال التصفية الجسدية والسياسية لهذا الشعب . الا أن اباؤنا وتصميم الشعب الفلسطيني الشقيق ، لا يعرف الهوادة على التمسك بحقوقه الثابتة ، وما أبداه من بطولة ونكران للذات قد اثار انتباه الضمير العالمي الى حقائق القضية الفلسطينية .

ان القرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة في جميع اعمالها ، وفي المؤتمرات الدولية المنعقدة تحت رعايتها ، والقرار رقم ٣٢٣٧ (د - ٢٩) الذي أكد من جديد حق الشعب الفلسطيني الثابت في أرض فلسطين ، بما في ذلك حقه في الاستقلال والسيادة ، ليكتسب مدلولاً سياسياً عميقاً ، ان انهما خرجا به هذه القضية من حيز الاعتبارات الانسانية وميدان الشفقة والبر ، الى مجالها الحقيقي ، المتمثل في كونها مشكلة سياسية حادة تهدد السلام والأمن الدوليين ، وتستوجب أن يوجد لها حل عاجل سريع .

والمغرب ، وفاءً منه لقرارات مؤتمر القمة العربي السابع ، المنعقد في الرباط في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ ، ليؤكد على الملأ ، انه لا يمكن الوصول الى حل شامل ونهائي لمشكلة الشرق الأوسط ، دون قيام حكم وطني فلسطيني مستقل ، تحت رعاية منظمة التحرير الفلسطينية . ان المأساة التي يعيش احداها لبنان الشقيق انما هي نتيجة لمخطط اسرائيلي شيطاني ، يهدف الى تمزيق وحدة الأمة اللبنانية ، وبث الفتنة والكراهية في صفوف مواطنيها . ان اسرائيل تسعى الى تحطيم بنية الدولة اللبنانية ، التي تعتبر مهذا حقيقياً للوفاق ، وللتعايش السلمي بين جميع الطوائف على اختلاف معتقداتها ، والدولة الصهيونية بعلمها هذا تحاول أن توهم بأن أي تعايش في فلسطين ، قد لا يتركز على أي أساس من الواقعية والموضوعية ، وهكذا فان الأيدي الصهيونية الخفية ، التي تحرك بخبث احداث لبنان من وراء الستار ، لدليل جديد على الدور التخريبي المشؤوم الذي تقوم به اسرائيل في الشرق الأوسط .

ان النزاع العربي - الاسرائيلي ليس المصدر الوحيد للتوتر في الشرق الأوسط مع الأسف ، ان لا زال النزاع في قبرص محتدا بين طائفتين ، كان حربا بهما ان يحدوهما المنطق السليم ، والمصالح المتشابهة ، الى تعايش سلمي مثمر . وان المغرب ليعبر هنا عن أمه في أن تستمر المحادثات الجارية بين الطائفتين ، تحت اشراف الأمين العام لمنظمتنا ، حتى تبلغ غايتها المنشودة ، بالتوصل الى حل عادل ودائم لهذا النزاع المؤلم .

ان مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي في تحليله للأوضاع الدولية قد توصل الى نتيجة مفادها أن أمن أوروبا لا يتأتى - الى حد ما - الا بعودة السلام الى البحر المتوسط ، ولذلك فانه قد أخذ بعين الاعتبار ، المشاغل التي عبرت عنها أقطار البحر المتوسط التي لم تشارك في أعماله .

اننا نأسف لان هذا المؤتمر قد عقد في غياب الدول الشاطئية لهذا البحر والتي تعنيها معظم المشاكل التي طرحت على بساط بحثه .

بيد أننا قد سجلنا ما أعلنته الدول المشاركة من عزم على المحافظة على الحوار مع الدول الشاطئية وتوسيع دائرته ، سعيا وراء " تعزيز اسباب السلام وتخفيض عدد القوات المسلحة في المنطقة ، وزيادة نطاق التعاون " .

وبهذا فقد أقر المؤتمر بأن الصلات الاقتصادية والثقافية ، ومستلزمات استتباب الأمن على ضفتي البحر المتوسط ، تجعل مصالح المغرب ، والبلاد الشاطئية ، مصالح مشروعة لضمان الأمن ، وتنمية العلاقات الحسنة بين دول المنطقة .

ان التغييرات التي طرأت على البرتغال ، قد أتاحت السبيل لتعجيل ملحوظ في عملية انهاء الاستعمار في افريقيا ، بيد أنه لا يمكننا أن نتساهل ازاء بقاء أقاليم أخرى خاضعة لسيطرة الاستعمار ، أو تعيش تحت وطأة نظام غاشم من الميز العنصري والتفرقة السلالية أو الفصل العنصري . ان استمرار وضع كهذا ليحمل في طياته أخطارا جسيمة ، تتمثل في استفحال التوتر والنزاع في قارتنا ، مما يشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين .

ان المملكة المغربية لعاقدة العزم على مواصلة سعيها في سبيل تحرير افريقيا ، تحريراً شاملاً والقضاء على جميع أنواع التفرقة العنصرية . وأود أن أعبر بهذه المناسبة عن أسفنا لاستمرار

تعاون بعض الاقطار مع النظم العنصرية ، حيث تسهم بذلك في دعم اقتصادها ، وتقوية أجهزتها قمعها ضد السكان الأصليين .

وما دمت في صدد الحديث عن قضايا قارتنا ، فاني أود أن أعبر عما نحسه من مشاعر الألم العميق ، ونحن نستمع كل يوم الى الاحداث المحزنة في أنغولا ، وهي على عتبة التمتع بالاستقلال . وان بلادى لتهيب بالحركات الوطنية التي يدرك الجميع ما تمتاز به من روح وطنية ، وما تحمته من تضحيات جسام ، خلال معركة التحرير ، لتضع حدا لنزاعاتها الداخلية المؤلمة . لقد حان الوقت لجميع فئات شعب أنغولا لطى هذا السجل المظلم من النزاع الدامي ، بين بعضهم بعضا ، والتوجه بحزم نحو المستقبل ، وللاضطلاع بمسؤولياتهم الجديدة المطلقة على عاتقهم بأكملها ، واقامة صروح دولة مستقرة تنعم باقتصاد مزدهر لخير الشعب الانغولي . والمغرب على أتم الاستعداد للمساهمة بنصيبه الكامل في جهود اعادة البناء الوطني لانغولا ، وهذا المجهود الذي يتحتم الشروع فيه على الفور .

تحدث منذ حين عن الاقاليم التي مازالت تحت السيطرة الاستعمارية ، وان الصحراء الغربية لهي من ضمن هذه الأقاليم .

والمغرب منذ أن حرر ، من يد الاستعمار ، عام ١٩٥٦ بعض اجزائه ، ما فتىء يبذل قصارى جهده لنصرة حركات التحرير المكافحة ضد الاستعمار ، وما انفك يساهم بجد ونشاط في أعمال لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية .

ولتسمحوا لي أن أعيد الى الانه ان هذه المنظمة قد تعززت منذ مؤتمر القمة الافريقي المنعقد في الرباط في شهر حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، حتي أضحت " روح الرباط " حديثا ناعما .

والمغرب الذي ما فتىء وفيها لسياسة انهاء الاستعمار ، قد قام على الدوام بدعم الجهود التي تبذلها دول العالم الثالث لتعزيز سيادتها ، والدفاع عن وحدتها ضد محاولات التجزئة والتقسيم .

ان هذه السياسة لتدخل في اطار مبادئ منظمنا وبياناتها ، ان أن مبادئ الوحدة الوطنية والترايبية تشكل جزءا لا يتجزأ من الحقوق الواجبة ، التي تعتبر أساسا لعمل منظمة

الأمم المتحدة ، والمؤسسات المرتبطة بها ، ومن شأن هذه المبادئ أن تفشل جميع المناورات الهادفة الى اطالة أمد السيطرة الاستعمارية ، مباشرة كانت أو غير مباشرة .

لقد تغلبت شعوب زائير ، ونيجيريا ، واندونيسيا على هذه المناورات ، وفرضت حقها في الوحدة الوطنية والترابية ، بفضل كفاحها وما تحمته من تضحيات جسام ، وحصلت بذلك على دعم ناجح من لدن منظمتي الوحدة الافريقية والأمم المتحدة .

ومن حق المغرب ، اعتبارا لكل ما تقدم ، أن يطلب دعم المجموعة الدولية له ، لتحقيق وحدة أراضيه ، في نطاق تنفيذ نفس هذه المبادئ . واننا لنعرب عن امتناننا للدول التي أيدت تأييدا مطلقا مطالب المغرب المعادلة المتعلقة بأراضيه الشمالية التي مازالت خاضعة للسيطرة الاسبانية ، واعني بها مدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية وصخرتي بادس والحسيمة .

واننا لنتقدم بالشكر الوافر للمؤتمر الاسلامي ، ولمنظمة الوحدة الافريقية ، ولمؤتمر عدم الانحياز الذي انعقد بليما مؤخرا ، التي أجمعت على التأييد التام لمطالب بلادى المعادلة لاسترجاع هذه الجيوب .

ان البيان السياسي الصادر عن مؤتمر ليما يوم ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٥ والذي يحدد استراتيجية دعم السلام والأمن الدوليين ، وتقوية التضامن ، والعون المتبادل ، بين دول عدم الانحياز ، ينص في فقرته الثالثة والاربعين على ما يلي :

” ان الدول غير المنحازة من ناحية أخرى ، ان تأخذ بعين الاعتبار أعمال القمع التي ترتكبها السلطات الأسبانية في مدينتي سبتة ، ومليلية ، والجزر الجعفرية ، وصخور بادس ، والحشيمة ، التابعة للسيادة المغربية ، لتعبر عن تأييدها الكامل لمطالب المملكة المغربية الرامية الى استرجاع وحدة أراضيها في هذه المدن والجيوب ، وتطلب الى أسبانيا الدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب قصد إعادة هذه المناطق اليه على الفور .”

ان حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب تؤكد حقوقها في السيادة على هذه الأقاليم ، وتعلن بعدما حصلت على تأييد الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة ، عن استعدادها للتفاوض الناجم مع الحكومة الأسبانية .
ولا يمكن للحكومة الأسبانية أن ترفض هذا الحوار حيث أنها تقترح اتباع نفس الطريقة لتسوية قضية جبل طارق .

ان موضوع تصفية الاستعمار عن الصحراء الغربية ، مطروح على الجمعية العامة منذ أكثر من عشر سنوات ، وأن المغرب وهو يؤيد مبادرات منظماتنا لتصفية الاستعمار تصفية حقيقية ، قد أكد باستمرار أن الصحراء الغربية تشكل عنصرا أساسيا لوجوده الوطني .
لقد تجاهلت أسبانيا وهي الدولة المتحكمة هناك ، جميع التوصيات التي سبق أن صودق عليها ، وأصرت بكل عناد على تزييف شروط تحقيق هذه التوصيات ، ولهذا فان اسبانيا تتحمل مسؤولية كل تأخر في عملية تصفية الاستعمار عن هذه المنطقة .

وبالفعل فان السلطة الحاكمة ، بدلا من أن تعمل على تشجيع تحرير السكان المستعمرين ، قد بذلت قصارى جهودها لتهيئة المناخ المناسب لها ، وذلك باللجوء الى الطريقة التقليدية المتمثلة في انشاء ” المجمعات التمثيلية المزعومة ” ، وتشديد قبضتها العسكرية والاقتصادية على الاقليم ، وجعلت من الاستفتاء الذي زعمت انها ستقوم به ، أداة تصنعها كما يحلو لها لتستخدمها في الوقت المناسب حسب هواها حتى يأتيها هذا الاستفتاء بالنتيجة التي حددتها مسبقا . وبالطبع فان عملية تصفية الاستعمار المزعومة هذه ظلت موضع التأخير والتأجيل ، ولم تتضمن أية مفاوضات ، لا مع المغرب ، ولا مع موريتانيا وهما الدولتان المعنيتان . ولم يكن بوسع الأمم المتحدة نفسها أن تتدخل الا لتبارك ما تقرره الدولة الحاكمة .

هذا هو الوضع الذي أدانه بحزم كل من المغرب وموريتانيا وأيدهما في ذلك عدد آخر من الدول أثناء الدورة الأخيرة للجمعية العامة .

ان الطابع الخاص للصحراء الغربية قد حددت بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، فسي دورتها الأخيرة ، الى دعوة محكمة العدل الدولية لابداء رأى استشارى في بعض الجوانب القانونية للمشكل ، ويتعين على الجمعية العامة ازاء هذا أن تتقدم في ضوء الرأى الاستشارى باقتراحات ملموسة ذات طابع سياسى تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الأساسية للمغرب وموريتانيا في وحدة أراضيها .

لقد ارتأى صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ، قبيل الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن يذكر علانية بالصيغة التي يطرح بموجبها المغرب بأجمعه موضوع تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية . ان الاستعمار الاسباني لم يمارس على أرض خلاء استوطنها ونظمها ، ولكنه اخضع لسيطرته سكانا كان لهم تنظيم سياسى واجتماعى من نوع يتلاءم ، ولاشك ، مع المنطقة والعصر الذى وجد فيهما ، ولكن الوجود الفعلي لهذا التنظيم أمر لا شك فيه . وخلاصة القول فان الصحراء الغربية لم تكن أبدا أرضا خلاء لا مالك لها ، بل أكثر من ذلك فان التنظيم السياسى والاجتماعى السابق لوجود الاستعمار الاسباني ليشهد على أن غضب المستعمر قد انصب على أرض مغربية .

وبالفعل فان الترابط الجغرافى ، والسلاى ، والثقافى ، بين الجزء المحرر من المغرب وبين الاراضى التي مازالت خاضعة للسيطرة الاسبانية ليفرض نفسه على الواقع . ان قبائل تكنا تعيش في كلا هذين الجزأين ، وقد كانت على الدوام تابعة للتنظيم السياسى ، والادارى المغربى . وقد تجلى هذا التنظيم - بحد ذاته - في عدة مظاهر خاصة ليمارس على سكان يعيشون على شكل قبائل رحل موزعة ودائمة التنقل في اراض صحراوية شاسعة الأطراف .

ان المغرب يؤمن بأنه قدم الى محكمة العدل الدولية دلائل واضحة لعدد من الروابط التي توحد مع الصحراء الغربية ، على الرغم من الظروف التقنية الصعبة التي واجهته . ان من المعروف أن الاستعمار يستغل التاريخ لخدمة أغراضه ، فاتلاف الوثائق اهمالا أو تعمدا ، أو نقلها الى خزانات وثائق الدولة المستعمرة لتستعمل منها في الوقت المناسب ما يخدم مصالحها ، كل ذلك لا يسهل مهمة الدولة التي اغتصبت حقوقها ، والتي تطالب بوضع حد لهذا الافتصاب .

ومع ذلك فان المغرب قد تعاون تعاوناً كاملاً مع محكمة العدل الدولية لمساعدتها على القيام بمهمتها . واننا للأسف للموقف السلبي الذي اتخذته الدولة الحاكمة باصرارها على حمل المحكمة على عدم تقديم العون الذي سبق أن طلبته منها الجمعية العامة . ويطول بنا المقام اذا ما نحن نذكرنا بالمحاولات المتعددة التي قامت بها الحكومة الأسبانية لاقناع المحكمة بأن الجمعية العامة انما أرادت بطلبها هذا الرأي الاستشاري ، طرح موضوع نزاع بين المغرب وأسبانيا ، بل طرح موضوع خلاف ترابي . ثم قامت بالادعاء بأن الموضوع المطروح على المحكمة انما يكتسي صبغة أكاديمية لا جدوى من ورائه . لقد كنا في غنى عن التذكير بهذه الجوانب القانونية البحتة ، لو لم يكن يختلف في طيات هذه الجوانب اصرار الدولة الحاكمة على استعمال جميع الوسائل لجعل عملية تصفية الاستعمار مجرد تدبير انفرادي تحكيمي ، تقوم فيه الدولة الحاكمة بالقاء الاسئلة والاجابة عليها ، وهو تدبير لا يسعى الى اي تفاوض ، ولا يقبل أى نقاش .

وتمشيا مع هذه الروح فان الحكومة الاسبانية قد هدت — ومداولات المحكمة مازالت جارية — بالتخلي في أقرب وقت عن مسؤوليتها في الصحراء الغربية ، متذرة بتدهور الحالة في ذلك الاقليم .

وفي هذا الصدد فقد أعلنت عن مبادرات تنوى اتخاذها في المستقبل ، ترمي — بجلاء — الى انشاء سلطة سياسية في الصحراء الغربية بطريقة تعسفية مباشرة ، وهو اجراء تقليدي معروف يتفق مع اهوائها ، حتى تبدو وكأنها تنسحب من هذا الاقليم ، بينما ستضمن في الواقع بقاء وجودها فيه عن طريق وسطائها . وفي هذا الاطار فقد رفضت أسبانيا ، رفضاً باتاً ، خلال عدة سنوات زيارة بعثة الأمم المتحدة للصحراء الغربية ، هذه البعثة التي قررت الجمعية العامة ايفادها . ولم تتمكن البعثة من القيام بمهمتها وزيارة الاقليم الا في هذه السنة ، حيث وضعت تقريرها رهن إشارة الجمعية العامة . ويطيب لي في هذه المناسبة أن أشيد بنزاهة البعثة واستقامتها . هذا ، وأود الآن أن أبين الروح التي ستحد والحكومة المغربية لدى مناقشة مشكلة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية .

أود الآن أن أبين الروح التي ستحد والحكومة المغربية لدى مناقشة مشكلة تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية . أنه لمن نافذة القول التذكير بان المغرب لا يهدف الى تصفية الاستعمار عن أراضي متاخمة له فحسب ، ولا أن يجعل من عملية تصفية الاستعمار هذه مجرد عملية انصاف لسكان خاضعين للاستعمار ، بل انه يرمي من وراء ذلك ايضا الى انصاف الامة التي جزأها المستعمر . ان فتوى محكمة العدل الدولية ستبين في أى باب قانوني ينبغي ادراج علاقات الصحراء المغربية مع كل من المغرب و موريتانيا . ولكن هناك حقيقة بينة تتعدى جميع الابواب والمفاهيم ، حقيقة يؤمن بها كل مغربي في اعماقه ، مهما كان مستواه ورأيه ، وهي أنه لن تكون هناك تصفية حقيقية للاستعمار عن أراضي الصحراء الغربية وسكانها طالما بقي هذا التمزق الذي اقترفه الاستعمار .

ولا حاجة للتذكير أمام هذه الجمعية ، بأن الوحدة الوطنية قد الهمت مرارا وتكرارا القانون الدولي المعاصر ، قانون تحرير الشعوب المستعبدة ، أو التذكير بأشادة الأمم المتحدة - في عدة مناسبات - بالوحدة الوطنية للدول كلما طرح موضوع احترام وحدة اراضي الدول ، ان ليس هناك ما هو أكثر اجحافا وضررا بالتفاهم بين الدول ، من مباشرة عملية تصفية الاستعمار دون الأخذ بعين الاعتبار ، بالدرجة الاولى ، الارادة الهادفة ، جمع الشتات ورأب التمزق . لا ينوى المغرب في هذه المرحلة من المداولات أن يقترح على الجمعية العامة أى مشروع مفصل ، ان سيحين الوقت لذلك عندما تصل اعمالنا الى طور تقني اكثر ، خاصة امام اللجنة الرابعة اما في الوقت الراهن فلا يسعنا الا أن نسترعي انتباهكم لنقطتين أساسيتين :-

أولاهما أن عملية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية كما يدل على ذلك النص العمام للقرار ١٥١٤ (د-١٥) لا ينبغي أن تكون عملية ميكانيكية آلية ، ان أننا أمام مشكل من نوع خاص ينبغي علينا أن نزن كل عناصره كي نعطي الحل الذي يتناسب مع جوهره .

أما الملاحظة الثانية فهي تتمثل بالامل الذي يراود بلادى . ان قليلة ، هي الشعوب التي أدت كالشعب المغربي ضريبة باهظة للاستعمار ، تمثلت في أبشع صور التجزئة والتمزيق التي ترتب عليها انكار هويته الوطنية .

لقد اتاح نضال الشعب المغربي المستمر السبيل لانهاج الحماية الفرنسية والاسبانية سنة ١٩٥٦ ،

واسترجاع منطقة طنجة التي كانت خاضعة لنظام دولي ، ثم استرجاع الاقليمين الصحراويين طرفاية سنة ١٩٥٨ وايغني عام ١٩٦٦ عن طريق المفاوضات مباشرة مع اسبانيا .
ولقد انتظر المغرب طويلا لاستكمال وحدة أراضيها ، وظل يتمسك بالصبر والثقة الكاملة فسي عمل الأمم المتحدة الدائب في سبيل التحرير والعدالة .
فاذا اتجهت منظمنا وجهة يرى فيها المغرب انكارا لسيادته الوطنية فسيكون ذلك مدعاة أكيدة لخيبة الامل . ولكننا واثقون من أن املنا لن يخيب ، لان التحرر والعدالة مسمي واحدا لا فارق بينهما ولا فاصل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة للسيد ممثل اسبانيا الذي طلب إثارة نقطة نظام .

السيد بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : أن وفد بلادي ، يود أن يسألكم ، متى تعتبرون من المناسب ، بالنسبة لي ، أن أمارس حقي في الرد على البيان الذي تم الادلاء به صباح اليوم ، والذي أعتقد أنه لا يتمشى مع الاطار العام للمناقشة العامة .
أعتقد أن سؤالي هذا يقوم على أسس سليمة للأسباب التالية : أولا : على جدول أعمال اليوم هناك موضوعان ، أولهما خطاب سعادة رئيس جمهورية المكسيك ، وثانيهما مواصلة المناقشة العامة .
ولكي يمارس وفد بلادي حقه في الرد في اطار استمرار المناقشة العامة ، سوف نكون مستعدين لذلك جلسة بعد الظهر اليوم ، ولكنني استفسر عما اذا كان من الممكن أن أتحدث الآن ، نظرا للطريقة المختصة التي سوف أتحدث بها ردا على الآراء التي عبر عنها السيد ممثل المكسيك هذا الصباح .
شكرا ، سيدي الرئيس ، وأنني أنتظر ردكم على سؤالي .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : ان المسألة التي أشرت اليها تحتل الجدول . أنني أود أن أتوجه بندا^١ ودي - ربما شخصي - لكي تتنازل عن طلب ممارسة حق الرد . وهناك سوابق بقدر ما أتذكر ، من كلا الجانبين . فهناك مثل أو مثلين حيث طلب حق الرد على كلمات القيت في الجمعية العامة وبناء^٢ على نداء^٣ من الرئيس ، تنازل الطالب عن حقه في الحديث .

وأني شخصياً أرى أنه من باب المجاملة ، وايضا من ناحية الفوائد السياسية المنشودة ، فإن هذه الجمعية العامة ، التي يلقي فيها رؤساء دول كلماتهم ، فإنه يجب على السادة المندوبين أن يتخلوا عن حق الرد على رؤساء الدول ، والا فإن اهتمامنا بالاستماع الى رؤساء الدول سوف يقل وسينعكس ذلك على أعمالنا ، وخاصة وأننا نمثل مائة وواحد واربعين دولة ، وفي بعض الاحيان يتحدث الى الجمعية العامة ما لا يقل عن ثمانية أو تسعة من رؤساء الدول .

وبغض النظر عن اللياقة ، والدبلوماسية الواجبة ، فإنني يمكن أن أجد أجابة من الناحية الاجرائية حيث أن المادة رقم ٧٣ من لائحة الاجراءات تنص على أن الرئيس يمكنه ، أثناء مناقشة ما ، أن يعطي حق الرد . وأعتقد أن جدول أعمالنا قد احتوى على النقطتين التاليتين ، كلمة من رئيس دولة ، ثم المناقشة العامة . وأني أعتقد أن هذه خطة حكيمة ، إذ أنه في المناقشات العامة يمكن ممارسة حق الرد ، ويمكن في هذا الصدد الاشارة الى ما قاله رؤساء الدول ، ولكن يجب الا تتعرض كلمات رؤساء الدول للمناقشة . فهل يشاطرنني السيد ممثل اسبانيا والسادة الاعضاء هذا الرأي ؟

بالاضافة الى هذا ، يمكنني أن أقول أننا أدخلنا تجديدا في هذا الصدد ، يتيح لكم أن تعربوا عن وجهة نظركم . ففي الاسبوع الماضي طلب أحد الوفود حقه في الرد وبناء على رجا من الرئيس تنازل عن طلبه . ثم هناك ايضا امكانية توزيع وثائق على السادة الأعضاء ، وبهذه الطريقة فإن الجمعية العامة تكون قد أخذت علما بوجهة النظر المراد ابدائها ، دون أن تنظم مناقشة حول كلمة رئيس مالديف التي وجهها الى الجمعية العامة .

السيد بينيس (اسبانيا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، أنني مستعد لتقبل قراركم ، فإذا قلتم أنني لا يمكنني أن أمارس حق الرد ، فإنني لن أطالب باستخدام هذا الحق وممارسته ، ولكن ذلك بالطبع سوف يؤثر على حقوق المساواة بين الدول ، ويسمح لبعض الدول بأن تحتمي بصداة رئيس الدولة . وانني ارى أنه من الأفضل أن نطلب من رؤساء الدول أن يتوخوا الاعتدال حتى لا يمس ذلك حقوق الآخرين .

ولتذكر الكلمات التي قالها بنيتو جواريز أن حق الآخرين في الحرية هو السلام الحقيقي أنني أتقبل قراركم ، سيدي الرئيس .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : أشكر السيد المندوب ، لروح المجاملة ، التي أبدأها
ولن أنسى ملاحظاتك ، وسوف آخذها في الاعتبار ، ولعلنا ندخل قاعدة اجرائية جديدة ، في
هذا الصدد في المستقبل .
أشكركم ، وقد قدم الى طلب لحق الرد ، والذي نرحب به في نهاية جلستنا بعد الظهـر .

رفعت الجلسة عند الساعة ١٣ / ٣ .